كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

OPEN ACCESS

Submitted: 25/1/2022
Reviewed: 13/2/2022
Accepted: 3/3/2022

أثر الخطأ على المسؤولية الجنائية: دراسة تحليلية في النظام القانوني الأنجلوسكسوني*

مشاري خليفة العيفان

أستاذ القانون الجنائي، جامعة الكويت، الكويت

eifan74@hotmail.com

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوعًا مهمًا، دائمًا ما يُطرق على مستوى الفقه الجنائي، وهو أثر الخطأ في الواقع أو القانون على المسؤولية الجنائية. وقد يكون لهذا الخطأ أثر إذا ما تعلق بالواقع، ولكن يستحيل – في الفقه العربي – أن يكون له أثر إذا ما تعلق بنص قانوني جنائي، وهنا ما استحدثته هذه الدراسة باللجوء إلى النظام الأنجلوسكسوني الذي يعرف بعض الاستثناءات؛ لذا تشكل هذه الدراسة، وتهدف إلى تقديم دعوة للفقه العربي بإعادة النظر في القاعدة المطلقة التي تمنع الاعتداد بالخطأ في القانون كمبرر للقول بانتفاء المسؤولية الجنائية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لجأت هذه الدراسة إلى تبني المنهج التحليلي للسوابق القضائية والفقه في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذا الموضوع. وقد انتهت هذه الدراسة أن هناك بعض الأفكار الموجودة في النظام الأمريكي لا يمكن تبنيها في الأنظمة التشريعية العربية، وبعض الأفكار يمكن تبنيها، وإعادة صياغتها.

الكلمات المفتاحية: الخطأ في الواقع، الخطأ في القانون، المسؤولية الجنائية، القانون الجنائي النموذجي، الركن المعنوي

* يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لجامعة الكويت؛ على دعم وتمويل هذا العمل، مشروع بحث رقم: (LP02/21)..

للاقتباس: العيفان، مشاري. «أثر الخطأ على المسؤولية الجنائية: دراسة تحليلية في النظام القانوني الأنجلوسكسوني»، **المجلة الدولية للقانون**، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2022

https://doi.org/10.29117/irl.2022.0227

© 2022، العيفان، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

OPEN ACCESS

Submitted: 25/1/2022
Reviewed: 13/2/2022
Accepted: 3/3/2022

The effect of Fault on Criminal Responsibility - An Analytical Study of the Anglo-Saxon Legal System

Meshari Khalifa Aleifan

Professor of Criminal law, Kuwait University, Kuwait

eifan74@hotmail.com

Abstract

This study deals with an important topic, which is repeatedly addressed at the criminal jurisprudence level; it is whether to consider the effect of fault a real fault or to consider it under criminal legal liability. A fault may have an impact in case it is real, however, the Arab jurisprudence does not give the possibility for a real fault to have any impact especially if it relates to a criminal legal text. This is what the current study is proposing through resorting to the Anglo-Saxon system, which includes some exceptions in this matter. Accordingly, this study is developed and aimed to invite the Arab jurisprudence to reconsider the absolute rule, which prohibits the endorsement of a legal fault as a justification for the absence of criminal liability. In order to achieve this goal, the study adopted an analytical approach to case law and jurisprudence in the United States of America on this subject. This study concluded that there are some ideas in the American system that cannot be adopted in the Arab legislative systems, while others that can be adopted and reformulated.

Keywords: Work contract expiration; Contract termination; Employee; Employer; Indefinite employment contract; Fixed-term employment contract; Unfair dismissal

---

* The author extends gratitude to Kuwait University for supporting and funding this work, research project no. (LP02/21)

Cite this article as: Aleifan M., "The effect of Fault on Criminal Responsibility - An Analytical Study of the Anglo-Saxon Legal System", *International Review of Law*, Volume 11, Regular Issue 2, 2022

https://doi.org/10.29117/irl.2022.0227

© 2022, Aleifan M., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

المقدمة

يعد من المسلَّمات في القانون الجنائي أن المسـؤولية الجنائية تقوم على شقين؛ أولهما سلوك مادي يحظره القانون، وثانيهما إرادة آثمة تدفع هذا السلوك وتُوجهه. وهذه الإرادة تُمثِّل حلقة الوصل بين الجريمة التي لها كيان خارجي، وبين الكيان الداخلي للإنسان الذي صدرت عنه.

وعليـه، يمكن أن تعرف الإرادة العمدية الآثمة بالقصد الجنائي، وتأسيسًـا على ذلـك؛ فلا تقوم هذه الإرادة العمدية الآثمة، وبالتالي لا تقوم مسـؤولية صاحبها إلا بتوافـر عنصرَي؛ العلم، والإرادة. وما يعنينا في نطاق هذه الدراسة هو العنصر الأول وهو العلم، والذي يُقصد به إدراك الأمور على نحو صحيح مطابق للواقع، وبالتالي يلزم لمسـاءلة الجاني العلم بتوافر أركان الواقعة الإجرامية، والعلم بالقانون. ومـن ثَم ينتفي القصد الجنائي إما بالجهل بالواقع أو الغلط فيه، وإما بالجهل بالقانون أو الغلط فيه في أحوال ضيقة معروفة في بعض النظم القانونية.

والجهـل بأمر ما هو عدم الإحاطة به أصلا، وقد يكون الجهـل كليًا إذا انتفت الإحاطة بالأمر تمامًا، وقد يكون جزئيًا بطبيعة الحال. أما الغلطُ فيه فهو فهمُه على صورة مغايرة للواقع. والجهل بالواقع يسـتوي مع الغلط فيه من ناحية أثره في القصد الجنائي، وبالتالي يسـتوي معه في مسـؤولية المتهم، وإن كان هذا الأثر يختلف مداه بحسب ما إذا انصبَّ على ركن من أركان الجريمة، أو على ظرف مشدَّد فيها، وما إذا انصبَّ على ما لا يعد ركنًا في الجريمة ولا ظرفًا مشددًا.

والقاعدة المعروفة في نظمنا القانونية – وليس في نظم أخرى بالضرورة – هي أن الإنسان لا يعذر بجهله بالقانون؛ إذ إن العلـم بالقانـون مفترض، فلا يُقبل الدفع بالجهل به أو بالغلط فيه كذريعـة لنفي القصد الجنائي. وقد نصت بعضُ الشرائع على هذه القاعدة كالقانون الفرنسي والإيطالي والبرتغالي والقوانين العربية، بينما تعتبر في باقي القوانين الأخرى – كالتشريعات الأنجلوسكسونية والبلجيكية والإسبانية – من الأصول المقررة بغير احتياج إلى نص. وهذه القاعـدة تعتبر قرينة إثبات قاطعة على العلم بالقانون أوجبته ضرورة تطبيقه على نحو عام مطَّرد. وما ينبغي قوله إن عدم قبول الدفع بالجهل بالقانون يمتد ليشمل الدفع بالغلط فيه أي بفهمه على نحو مخالف للوجه الصحيح.

ويـرى جانب من الفقه أن الخطأ في القانـون يتعلق بإرادة المشرع، بينما الخطأ في الواقـع يتعلق بإرادة مرتكب السلوك[1]. كما يذهب اتجاه أخر من الفقه إلى ضرورة أن تكون هناك معالجة تشريعية متماثلة لكل من الخطأ في القانون والخطأ في الواقع[2]، أضف إلى ذلك أن هناك من يرى بأن العلاقة بين الخطأ في القانون والخطأ في الواقع قد تتجسـد بعلاقة السبب والأثر وبالتالي قد يتسبب الخطأ في القانون بحدوث خطأ في الواقع[3].

وقد حرصت هذه الدراسـة على بيان موقف القانون المبني على السوابق القضائية من موضوعها، وذلك بهدف تشجيع ومسـاعدة المجالس التشريعية على مسـتوى الولايات –وليس الفيدرالي أو الاتحادي – تحديث وتوحيد

1 P. Westen, Impossible Attempts: A Speculative Thesis. Ohio St. J. Crim. L. 5, 523 (2008).

2 J. Dressler, Understanding Criminal Law, 186-187 (4th ed.). Newark: LexisNexis, (2006).

3 K. Simons, Should the Model Penal Code's Mens Rea Provisions Be Amended? Ohio State J. Crim. L., 1, 194 (2003).

القوانين العقابية على مستوى الولايات، وعلى الرغم من أن هذا القانون لا يتمتع بأي صفة إلزامية إلا أن له اعتبارًا أدبيًا، كما أن الكثير من الولايات تبنَّت معظم أحكامه في نصوص قوانينها العقابية أو الجنائية.

تساؤلات الدراسة:

تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات، تتناول موضوع الجهل بالواقع والجهل بالقانون وتتناول موقف المحكمة العليا الاتحادية من هذين الموضوعين باعتبار أن ما تصدره من أحكام يمثل القانون المبني على السوابق القضائية والمعروف بـ (Common Law). كما تقدم هذه الدراسة كنطاق لها جرائم القصد الجنائي العام، وجرائم القصد الجنائي الخاص، وجرائم المسؤولية المطلقة التي لا تقوم على توافر ركنٍ معنوي في ضوء أحكام وضوابط موضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:

وفي سياق الإجابة على تساؤلاتها، تبنَّت هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي القائم على بيان الجانب التاريخي ثم بيان الجانب التحليلي للأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الاتحادية. ولم تتبنَّ هذه الدراسة المنهج المقارن لاعتبارات عدة منها عمق الدراسة في النظام القانوني محل التحليل، واعتبارات وقواعد النشر العلمي الحديثة التي ترسم ضوابط وقيود على كمية صفحات الدراسات القانونية المنشورة.

خطة الدراسة:

سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين؛ المبحث الأول: الخطأ في الواقع. والمبحث الثاني: الخطأ في القانون.

المبحث الأول: الخطأ في الواقع

في هذا المبحث سنتناول أمثلة للخطأ في الواقع لبيان مفهومه كمطلب أول، ثم سنبين تكييف أو دور الخطأ في الواقع في ضوء خارطة المسؤولية الجنائية (كمطلب ثانٍ)، ثم سنتعرض لموقف قانون السوابق القضائية من فكرة الخطأ في الواقع (كمطلب ثالث).

المطلب الأول: بيان مفهوم الخطأ في الواقع وأهميته من الوجهة الجنائية[4]

لبيان مفهوم الخطأ في الواقع وأهميته من الناحية الجنائية، نضرب الأمثلة التالية: لو افترضنا، أن المتهم أثناء رحلة صيد وأطلق النار على شخص معتقدا أنه حيوان بري فقتله، كما يثور ذات الافتراض لو قام المتهم بمواقعة أنثى من غير رضاء معتقدا عن طريق الخطأ أن الأنثى قد وافقت على فعل المواقعة، كما تقوم ذات الفرضية لو قام المتهم بالاستيلاء على ممتلكات غيره، وكان يعتقد – بشكل مخالف للواقع – أن لديه إذنًا من المالك باتخاذ ذلك، وأيضا لو

4 See generally George Fletcher, Rethinking Criminal Law §§ 9.1-9.3.3 (1978); Rollin M. Perkins, Ignorance and Mistake in Criminal Law, 88 U. Pa. L. Rev. 35 (1939); Kenneth W. Simons, Mistake and Impossibility, Law and Fact, and Culpability: A Speculative Essay, 81 J. Crim. L. & Criminology 447 (1990).

افترضنا أن المتهم قاد مركبته بسرعة تتجاوز الحد المسموح به قانونا رغم أن عداد السرعة لمركبته لم يكن دقيقًا أو لم يكن يعمل.

في كل حالة من الحالات السابقة تسبب الفاعل في الضرر الاجتماعي المحظور بموجب النصوص الجنائية المنظمة للجريمة المنسوب له. وعند النظر فقط إلى سلوكه الخارجي، يمكن للمرء أيضًا أن يستنتج في البداية أن المدعى عليه في كل مثال كان ينوي التسبب في الأضرار التي لحقت بغيره. ولكن في الواقع، لم يكن كل متهم على علم بحقيقة تتعلق بعنصر من عناصر الجريمة التي قد يحاكم بسببها. فالمتهم في المثال الأول لم يكن يعرف أنه كان يطلق النار على إنسان، ومع ذلك فإن وفاة إنسان هو عنصر من عناصر الركن المادي لجريمة القتل، والمتهم في المثال الثاني يعتقد خطأً أن المجني عليها كانت قابلة لفعل المواقعة الجنسية، ولو كان هذا الاعتقاد صحيحا ومطابقا للواقع لكان من شأنه أن ينفي عنصر عدم الرضا في جريمة الاغتصاب، والمتهم في المثال الثالث كان يعتقد أن لديه الحق في الاستيلاء على ممتلكات المجنى عليه، وهو ما يعني أنه لو كان هذا الاعتقاد صحيحا – أي أنه لا ينوي سرقة الممتلكات – لانتفت جريمة السرقة، أما المتهم في المثال الرابع فلم يكن يعرف أنه كان يقود مركبته فوق الحد الأقصى للسرعة، وهو الركن المادي لمخالفة المرور. ويرى جانب من الفقه بأن الفهم الخاطئ لمبدأ قانوني مستخلص من النص الجنائي يعد خطأ في الواقع وليس خطأ في القانون[5].

هذه الدراسة تقوم بتحديد متى يترتب على الخطأ (أو الجهل) الذي يتعلق بحقيقةٍ بشأن عنصر من عناصر الجريمة[6] تبرئةُ الفاعل الذي تسبب بالضرر الاجتماعي الذي سبَّبَه من جرّاء ارتكاب الجريمة.

المطلب الثاني: طبيعة أو تكييف الخطأ في الواقع في المسؤولية الجنائية

كان أرسطو يعتقد أن الشخص ليس مسؤولا – أخلاقيا – عن أفعاله ما لم يتصرف طوعًا أو بإرادةٍ ورغبةٍ حرة، ويضيف أن "الطواعية التي أعنيها... أي من الأشياء في قوة الرجل نفسه الذي يفعل أو يتصرف مع العلم، **أي ليس عن جهل**"[7].

واستخدام كلمة "طوعي" في هذا السياق قد يكون مضللًا؛ لأن لهذا المصطلح معاني متعددة في القانون الجنائي. ومع ذلك فإنه يشير لنا في الاتجاه الصحيح عمومًا؛ لذلك الفاعل الذي يخطئ في بعض الحقائق "ليس لديه نفس النوع من الفرص لتجنب القيام بالشر الذي كان سيقع منه إذا كان يعرف ما كان يفعله"[8]. وبالتالي، فإن حرية اختيار الفاعل المخطئ والأساس الأخلاقي في نهاية المطاف لمعاقبته يعدان منتفيان في هذه الحالة.

5 G. Leonard, Rape, Murder, and Formalism: What Happens if we Define Mistake of Law? U. Colo. L. Rev., 72, 529 (2001).

6 It should be reiterated, that is on mistakes pertaining to elements in the definitions of crimes. Frequently, however, a defendant will allege that he was mistaken as to the existence of facts that would provide an affirmative defense to his conduct (e.g., D kills in "self-defense" because he mistakenly believes V is about to kill him).
A person may also be mistaken about some fact unrelated to the actus reus of an offense or to an affirmative defense. For example, D kills V whom he believes is 25 years of age, when in fact V is 24 years of age. As that mistake does not pertain to an element of the offense of murder, it is not exculpatory.

7 Aristotle, The Complete Works of Aristotle 1791 (Jonathan Barnes ed., 1984).

8 Michael S. Moore, Causation and the Excuses, 73 Cal. L. Rev. 1091, 1149 (1985).

ويرى البعض بأن أفضل طريقة لفهم سـبب تبرئة الشخص عن سلوك مبني على خطأ في الواقع يكون بالتركيز على جانب الإدراك لديه بدلا من جانب الإرادة، وبعبارة أخرى يتعين أن ننظر إلى ما يجعل فعل الشـخص الخاطئ "غير طوعي أو إرادي" بدلًا من أن ننظر لإرادة ذلك الشـخص أي قدرته على التحكم في سـلوكه من خلال هذا التركيز، وبالتالي "سيقودنا الفكر أو الأثر بوضوح إلى الركن المعنوي"[9].

وإذا كان ذلك التركيز سـيقودنا إلى "الركن المعنوي"، سـنجد لاحقًا بأن موقف القانون المبني على السـوابق القضائية سـيقودنا إلى مسارين؛ وذلك لأن المحاكم تسـتخدم أو تفسر مصطلح الركن المعنوي بطريقتين **الأولى**: تفسره بمعنى عام أو أوسع لوصف "الإرادة الشريرة" للفاعل، أو ذنبه الأخلاقي في التسبب في الضرر الاجتماعي، والطريقة **الثانية**: تفسره بالمعنى الأضيق، لوصف الحالة العقلية الخاصة بالجاني، والتي هي عنصرٌ صريحٌ من عناصر الجريمة (الركن المعنوي في الجريمة). ومما لا شـك فيه أن الخطـأ في الواقع قد ينفي الركن المعنوي في واحد أو كل التفسيرات القضائية المبينة.

وفي بعض الحالات، يقدم الدليل في الدعوى إثباتًا على أن الشـخص الذي أخطأ في الوقائع قد تصرف بطريقة لا لوم فيها أخلاقيًا؛ ولذلك فهو لا يسـتحق العقاب على التسبب في الضرر الاجتماعي من جراء ارتكاب الجريمة، وبهذا المعنى فإن الخطأ في الواقع ينفي الركن المعنوي الذي يكون بمعنى "الذنب" لهذا المصطلح (التفسـير القضائي الأوسع).

كما أن الخطأ في الواقع قد ينفي أيضًا "الركن المعنوي" باعتباره عنصرا في الجريمة، أي أنه – بسبب ذلك الخطأ – لا تتوافر للمدعى عليـه الحالة الذهنية المحددة والمطلوبة في النص الجنائي الذي يتكفل بتعريف الجريمة. وفي مثل هذه الظروف، يجب على المحكمة تبرئة المدعى عليه أو المتهم؛ لأن جهة الادعاء أو الاتهام لم تقم بالعبء الملقى على عاتقها وهو ضرورة إثبات وجود عنصر صريح في الجريمة وهو الركن المعنوي، سواء كان العمد أو الخطأ.

لذلـك يمكن القول بأن المرء عندما يرى العلاقة بين الخطأ والركن المعنوي يصبح من السـهل عليه أن يرى أن الخطأ في الواقع يعد قاعدةَ تبرئةٍ وقاعدةً خاصةً مفادها أحد أمرين، إما أن الفاعل كان لديه الركن المعنوي المطلوب ليكون مذنبًا في الجريمة وإما أنه لم يكن لديه.

والجدير بالذكر أن المحاكم عادة تصف الخطأ في الواقع بأنه "دفاع"، فإن هذا الوصف صحيحٌ إذا ما نظرنا لجانب كون الخطأ في الواقع من شـأنه أن ينفي الركن المعنوي لمن اقـترف الجريمة محل الاتهام – كأحد عناصر الجريمة–. وبالتالي، فإن ادعاء الخطأ في الواقع في هذه الحالة ليس سـوى "دفاع" بمعنى أن المدعى عليه سيطلب منه في البداية تقديم أدلة على أنه كان مخطئًا[10]، ولكن بمجرد إثارة مسألة "الخطأ"، يحق للمدعى عليه "أن يُفهم القاضي أو المحكمة أن جهة الاتهام لا زالت يقع على عاتقها إثبات كل عنصر من عناصر الجريمة [بما في ذلك الركن المعنوي] بما لا يدع مجالًا للشك المعقول وأن العبء بذلك لا يجب أن يتحول للمدعى عليه"[11]، وبالمثل عندما يقدم المدعى عليه بعض

9 Jerome Hall, General Principles of Criminal Law 360 (2nd ed. 1960).

10 "Mistake-of-fact" is properly denominated as a "failure-of-proof' defense.

11 General v. State, 789 A.2d 102, 108 (Md. 2002); State v. Diaz, 241 P.3d 1018, 1021 (Kan. Ct. App. 2010) ("Although=

الأدلــة التي تثبــت أنه كان مخطئًا، يجب على جهة الاتهام أن تثبت (بما لا يدع مجالًا للشــك) أن المدعى عليه لم يكن مخطئًا، أو أن الخطأ الذي وقع فيه المدعى عليه لم ينفِ الركن المعنوي لديه.

المطلب الثالث: معالجة الخطأ في الواقع في ضوء قانون السوابق القضائية

النهج العام:

على الرغم من تعقيد قواعد قانون الســوابق القضائية (Common Law) المتعلقة بالأخطاء المتعلقة بالواقع كما ســنرى، إلا أنها مفهومة إذا أعاد القارئ النظر لها في الســياق التاريخي الذي تطورت فيه تلك القواعد. فكقاعدة عامة، فقد حَذفت تعريفات معظم جرائم القانون المبني على الســوابق القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية (ما قبل مرحلة التقنين التشريعي) أيَّ إشــارة للركن المعنوي أو الحالة العقليــة للجاني المطلوبة في الجرائم بصفة عامة باســتثناء بيان القصد الجنائي الخاص: وبالتالي يعتبر الشخص مســؤولا عن الجريمة إذا ارتكب الفعل أو السلوك المادي في ظل ظروف تُظهر ذنبه الأخلاقي، كما أن عددًا قليلًا من الجرائم شــمل عنصرا محددا (هو القصد الخاص) من عنــاصر الركن المعنوي في تعاريفها (عادة ما يكون ذلك "قصــدًا" أو "علمًا"). وأصبحت هذه الجرائم الأخيرة تُعرف باسم جرائم "القصد المحدد أو الخاص".

من خــلال هذين النوعين من الجرائم (القصــد الجنائي العام والخاص)، جاء نهجٌ مــزدوجٌ للأخطاء المتعلقة بالواقع. ففيما يتعلق بجرائم القصد الخاص، وضع فقهاء قانون السوابق القضائية القاعدة التي تنص على أن الخطأ في الواقــع لا يترتب عليه تبرئةُ المتهــم إلا إذا كان ينفي القصد الخاص المطلوب في الجريمة. وبعبارة أخرى، يمكن القول: إنه فيما يتعلق بالجرائم ذات القصد الجنائي الخاص، اعتمد قانون السوابق القضائية – إزاء الأخطاء المتعلقة بالواقع – نهجًا مبنيًا على نفي عنــصر من عناصر الجريمة. أما فيما يتعلق بالجرائم التي تتعلق بالقصد العام – وهي جرائم لا تشمل القصد الخاص – سعى الفقهاء إلى تحديد ما إذا كان خطأ الفاعل ينفي ذنبه الأخلاقي عن الجريمة أم لا، وهذا هو النهج الثاني وهو نهج الذنب في الأخطاء.

ولا يوجد أدنى شــك أن هذا النظام المــزدوج، كان معقولًا منذ قرون مضت، أما اليــوم فلا مبرر له في ضوء حقيقتين، أولاهما وجود جرائم المسؤولية المطلقة التي لا تتطلب ركنا معنويا، وثانيهما أن قوانين العقوبات الحديثة عادة ما تشــتمل نصوصها على الركن المعنوي كعنصر هــام في تعريف جميع الجنايات (كالقتل والتزوير في محررات رســمية) والجنح الخطيرة (القتل غير العمد). ومن الناحية المنطقية، ينبغي اليوم اعتماد النهج المتبع مع الجرائم ذات القصد الخاص الذي كان ســائدا وقت القانون العام المبني على السوابق مع جميع الجرائم باستثناء جرائم المسؤولية المطلقة. وعلى الرغم من أن التوجه يســير في هذا الاتجاه، إلى حد كبير؛ نتيجة لإصدار قانون العقوبات النموذجي الأمريكــي، إلا أن نهجَي القانــون العام – اعتمادا على ما إذا كانت الجريمة المتهمــة توصف بأنها ذات نية عامة أو

=termed a ‘defense,’ the mistake-of-fact doctrine merely encapsulates the State’s burden to prove every element of the offense: the State cannot convict the defendant if it fails to show that the defendant had the required mental state when committing the crime”).

محددة – قد صَمَدا إلى حد كبير.

ونتيجة لذلــك، فإن الخطوة الأولى في تحليل الدفع القضائي أو الإجرائــي المتعلق بالخطأ في الواقع في الأنظمة القانونية التي تتبنى أو تتبع قواعد القانون العام أو قانون الســوابق القضائية، هي تحديد طبيعة الجريمة التي يحاكم المدعى عليه بناء عليها، هل هي جريمة ذات مسؤولية موضوعية أو جريمة من جرائم القصد الخاص أم ذات قصد عام؟ وفيما يلي وصف للقواعد المنفصلة لكل نوع من أنواع الجرائم.

أولًا: جرائم المسؤولية المطلقة

إن القاعدة التي تحكم الخطأ في الواقع بالنســبة لجرائم المسؤولية المطلقة تعد قاعدة واضحة وهي: لا ينفي خطأ الشخص في الواقع مسؤوليته الجنائية عن انتهاك جريمة من جرائم المسؤولية المطلقة بأي حال من الأحوال.

والحقيقــة أن هذه القاعدة تعد معقولة ومقبولة؛ لأن جريمة المســؤولية المطلقة – بحكم تعريف هذا النوع من الجرائم – لا تتطلب إثباتا لأي ركن معنوي؛ لأن أساس التبرئة هو نفي الركن المعنوي، فإن غياب هذا الركن يبطل بالضرورة اســتخدام أي دفاع يتعلق به وهكذا. وبناء على ذلــك، إذا كان المتهم يدفع بأنه كان يقود مركبته بسرعة فــوق الحد الأقصى للسرعــة القانونية بأن عداد السرعة له غير دقيق أو لا يعمل، فإنه حتما ســتتم إدانته عن مخالفة السرعة التي تمثل صورة من صور المسؤولية المطلقة، حتى لو كانت معايرة عداد السرعة بها خلل غير معروف وغير متوقع بالنسبة لقائد المركبة (المتهم).

وبالمثــل، فإن جريمــة الاغتصاب القانوني (جريمة مواقعــة أنثى قاصر برضاها) هي جريمة ذات مســؤولية موضوعية في معظم الولايات الأمريكية فيما يتعلق بالظرف الخاص بعمر أو سن الأنثى. وبالتالي، فإن اعتقاد المتهم الخاطئ – مهما كان معقولا أن الأنثى التي قام بمواقعتها جنســيًا هي بالغ بما يكفي للاعتداد بموافقتها على الفعل – لن يكون كافيا لتبرئته. والحقيقة التي يجب أن تقال في هذا الموضع أن أي إجحاف أو ظلم في النتيجة (المســؤولية بكل الأحوال) هو راجع لطبيعة المسؤولية المطلقة، وليس لقاعدة الخطأ في الواقع المتعلقة بمثل هذه الجرائم.

ثانيًا: الجرائم ذات القصد الجنائي الخاص

ولفهم أبعاد هــذا الموضوع، فلنتأمل هنين المثالين التاليين على ادعاءات الخطــأ في الواقع في مجال الجرائم ذات القصد الجنائي الخاص. **في المثال الأول**، لو افترضنا أن المتهم قام بالاستيلاء على ممتلكات الغير، معتقدًا بشكل غير صحيح أن المنقول محل الاستيلاء كان مالا متروكا، وبالتالي، فهو مال لا ينتمي إلى أي شخص. ففي هذا المثال نجد أن الجــاني متهم بجريمة السرقة، وهي جريمة من جرائم القصد الجنائي الخاص في ضوء أحكام القانون القائم على الســوابق القضائية، حيث تعرف هذه الجريمة في القانون العام بأنها "الاســتيلاء وحمل الممتلكات الشخصية للغير بقصد حرمان هذا الغير بشكل دائم من تلك الممتلكات (نية السرقة)"[12].

12 E.g., People v. Navarro, 99 Cal. App. 3d Supp. 1 (Cal. App. Dep't Super Ct. 1979); see also Hawkins v. United States, 103 A.3d 199 (D.C. 2014) (H took a bicycle from a bicycle rack; he claimed he mistakenly believed it had been abandoned); People v. Russell, 144 Cal. App. 4th 1415 (2006) (R took an old, rusty motorcycle with expired registration tags lying near some trash bins, believing it had been abandoned).

وفي المثال الثاني، لو شرع شـــخص (أمريكي الجنسية) في ممارســـة الجنس (المواقعة) في اليابان مع المجني عليها (يابانية الجنســـية). بسبب حاجز اللغة، اعتقد المتهم بشكل غير صحيح أن المجني عليها كانت عاهرة وموافقة على فعل المواقعة. فلو تم القبض على الجاني قبل حدوث الجماع أو المواقعة، فإنه سيتم اتهامه بجريمة الشروع في ارتكاب جريمة الاغتصاب (المواقعة بالقوة)"[13].

وفي كل حالة، يتعلق خطأ المدعى عليه بالقصـــد الجنائي الخاص المتطلب في الجريمة المنطبقة. ففي المثال الأول نجـــد أن الاعتقاد الخاطئ بأن الممتلكات قد تم التخلي عنها، وبالتالي، لا تعود ملكيتها لأي شـــخص، هو ذو صلة في تحديد ما إذا كان الجاني لديه نية السرقة من المجني عليه. وفي المثال الثاني، الاعتقاد الخاطئ لدى المتهم أن المجني عليها قد وافقت على الجماع هو ذو صلة أيضا في تحديد ما إذا كان المتهم "ينوي اغتصاب" المجني عليها، وهو القصد الخاص في الجريمة التي تمت مقاضاته بناء عليها.

والقاعدة التي تحكم علاقة الخطأ في الواقع بالجريمة ذات القصد الجنائي الخاص في القانون القائم على السوابق القضائيـــة تقرر أن المدعى عليه غير مذنب بارتكاب جريمـــة إذا كان خطؤه في الواقع ينفي القصد الجنائي الخاص مـــن الجريمة، وبعبارة أخرى نجد أن الواقعة تفتقر إلى القصد المطلوب في تعريف الجريمة. تطبيقا لذلك، فإذا كان المتهـــم يعتقد حقا أن الممتلكات التي قام بأخذها قد تم التخلي عنها، فإنـــه لم يكن ينوي حرمان مالكها أو حائزها بشـــكل دائم من ممتلكاته، وإذا كان المتهم في المثال الثـــاني يعتقد حقا أن المجني عليها كانت موافقة على الجماع، فإن المتهم في هـــذه الحالة لم يكن ينوي اغتصابها[14]. والجدير بالذكر أنه لا يهم في هـــذه القضايا أن تكون أخطاء المدعى عليهـــم غير معقولة؛ إذ لا يهم بحث ما إذا كان المدعى عليهم كانوا متهوّرين أو مهمِلين في معتقداتهم الخاطئة (أي لم يبذلـــوا مجهودًا إضافيًا للتأكد من صحة معتقداتهم)؛ ولذلك فإن البراءة تترتب هنا بشـــكل لا ينفصم عن حقيقة أنه لا يجوز إدانة شخص بجريمة ما لم يثبت كل عنصر منها، بما في ذلك عنصر الحالة الذهنية أو العقلية (نية السرقة والاغتصاب على التوالي)، وهو ما لم يحدث هنا على افتراض أن المدعى عليهم كانوا مخطئين حقًا.

ومن ناحية أخرى، ســـيختلف الحكم لو افترضنا أن المتهم حائزٌ لمـــادة الهيروين، معتقدا خطأ أن هذه المادة هي الكوكايـــين، فلو حوكم بتهمة "حيازة مادة مخدرة"، وهي جريمة ذات قصد جنائي خاص[15]. ففي هذه الحالة، يجوز عـــلى النحو الواجب إدانة المتهم، على الرغم من خطئه لأن خطأه – ســـواء كان معقـــولًا أو غير معقول – لا ينفي القصـــد الجنائي المطلوب وهو حيازة مادة مخدرة بغض النظر عن طبيعتها، وبالتالي يكفي لإدانة المتهم أن يعرف أنه كان يحوز مادة مخدرة؛ حتى لو كان مخطئا فقط فيما يتعلق بطبيعة تلك المادة (الهيروين مقابل الكوكايين).

ثالثًا: الجرائم ذات القصد الجنائي العام

1. النهج الأول: هل كان الخطأ معقولًا؟

13 See United States v. Short, 4 U.S.C.M.A. 437(1954).

14 United States v. Langley, 33 M.J. 278 (C.M.A. 1991).

15 This is a specific-intent offense because it requires proof of the actor's awareness of the attendant circumstance of the offense, i.e., that he has received a "controlled substance."

بشـــأن الجرائم ذات القصد الجنائي العام، تقرر القاعدة الســـائدة في قانون السوابق القضائية أن الشخص غير مذنب في هذا النوع من الجرائم إذا كان خطؤه في الواقع معقولًا (أي يقع به الشـــخص المعتاد)، لكنه مذنب إذا كان خطؤه غيرَ معقول. فعلى ســـبيل المثـــال[16]، لنفترض أن المتهم قام بمواقعة المجني عليهـــا دون رضاها، وكان يعتقد بشـــكل غير صحيح أنها موافِقة على فعل المواقعة، ففي هذه الحالة ســـيوجه اتهامٌ للجاني بشأن الاغتصاب، والذي يُعرّف للأغراض الحالية بأنه "جماع رجل مع أنثى ليس زوجته، دون موافقتها". وبقدر ما يشكل الاغتصاب جريمة ذات قصد جنائي عام، فإن المحاكم ستستخدم نهج الذنب لتحليل الخطأ في الواقع الذي وقع به المتهم. وبالتالي، إذا كان خطؤه فيما يتعلق بموافقة المجني عليها معقولًا، ســـيكون بلا شـــك ليس مذنبًا في هذه الجريمة[17]، ويترتب على ذلك، أنه على الرغم من أن السلوك الموصوف بالنص الجنائي قد حدث، إلا أن الحالة الذهنية لدي الجاني فيما يتعلق بالســـلوك المحظور غيرُ قائمة، أي أن اعتقاده بأن المجني عليها كانت موافقة على الفعل كان سيعتقده كل شخص معتادًا. بينما إذا كان اعتقاد المتهم بشأن موافقة المجني عليها غير معقول، فإن المتهم يكون قد تصرف مع حالة ذهنية تبرر إدانته على الجريمة[18].

ومما يجب الإشـــارة إليه أن القاعدة الحاكمة لموضوع الخطأ في الواقع في الجرائم ذات القصد الجنائي العام لم تخلُ من النقد[19]. **فأولا**، من حيث الأثر العملي لحرمان أولئك الذين يتصرفون على أســـاس خطأ واقعي غير معقول من البراءة هو الســـماح بالعقاب على أساس الإهمال وليس العمد. **ثانيا**، عقوبة الجرائم التي ترتكب عن طريق الإهمال مثيرة للجدل في حد ذاتها، ولكن في ســـياق القاعدة الحاكمة للخطأ في الواقع والتي تتطلب المعقولية يتفاقم الظلم المحتمل من جهتين: الجهة الأولى، في التنظيم على مســـتوى الولايـــات المتحدة الأمريكية لجرائم الإهمال، لا يكون الشخص مسؤولا عادة ما لم يكن إهماله جسيما، أي أنه أكثر أو أشد إهمالا مما هو مطلوب للمسؤولية المدنية. ولكن مـــع وجود أخطاء في الواقع، لا يتم تعريف "عدم المعقولية" دائمًا لهيئة المحلفين بطريقة تتطلب من هذه الهيئة العثور على هذه الدرجة المتزايدة أو الجســـامة من الخطأ. ولذلك، فإن الفاعل الذي وقع بخطأ يتعلق بالواقع بشـــكل غير معقول، ربما يكون مســـؤولا عن سلوك لا يشـــكل أكثر من إهمال مدني، وبالتالي يمكن معاقبته كمرتكب لانتهاك لنص جنائي كان من المفترض أنه يتطلب درجة من الجسامة لم تتحقق.

أما الجهة الثانية، فتســـمح قاعدة الخطأ في الواقع بإدانة مرتكب الفعل إهمالا ومعاقبته كما لو كان مذنبًا بارتكاب جريمـــة متعمدا. فعلى ســـبيل المثال، إن الجاني الذكَر الذي يعتقد – بصدق ولكن بشـــكل غير معقول – أن الأنثى

16 Hawkins v. United States, 103 A.3d 199, 201 (D.C. 2014); People v. Mayberry, 542 P.2d 1337 (Cal. 1975).

17 See Commonwealth v. Simcock, 575 N.E.2d 1137, 1141 (Mass. App. Ct. 1991).

18 Notice the anomaly in the common Law approach: If D's mistake was unreasonable, he is convicted of rape; if he is arrested before the intercourse occurs, and he is charged with the specific-intent offense of assault with intent to commit rape, his unreasonable mistake of fact will exculpate him.

19 It is important here to distinguish between criticisms of the mistake-of-fact rule described in the text, a rule which applies to all general-intent crimes, and the particular issue of whether and when a reasonable mistake regarding a female's consent should exculpate in rape prosecutions. There is movement by the judiciary to make reasonable-mistake-of-fact claims more difficult to present in rape cases. Rosanna Cavallaro, A Big Mistake: Eroding the Defense of Mistake of Fact about Consent in Rape, 86 J. Crim. L. & Criminology 815 (1996).

موافقة على الجماع سيُدان بنفس الدرجة من الجريمة، وسيخضع لنفس العقوبة، مثل الشخص الذي لديه معرفة كاملة بأنه يتصرف ضد إرادة الضحية. وعلى الرغم من أن المخطئ السابق قد يكون مذنبًا بما فيه الكفاية ليستحق العقاب الجنائي، فإن ذنبه (وربما خطورته) ليس بنفس الدرجة التي يكون عليها الجاني المتعمد.

2. النهج الثاني: عقيدة أخلاقية خاطئة

أ. فكرة النهج:

وكما لوحظ في القسم السابق من هذه الدراسة، فإن النهج المعتاد في ملاحقة جريمة تتعلق بالقصد العام هو تحديد مسؤولية الفاعل عن ارتكاب الخطأ بالسؤال عما إذا كان خطأ المدعى عليه معقولا أو غير معقول، أي ما إذا كان الشخص العاقل أو المعتاد من الممكن أن يرتكب نفس الخطأ أو لا. من ناحية أخرى، نجد أن فقه القانون العام قد قاس أحيانًا جدارة اللوم الأخلاقي في سياق الخطأ بشكل مختلف. ووفقًا لمبدأ "الخطأ الأخلاقي" – وهو مبدأ لا يطبق إلا نادرًا جدًا اليوم – فإن خطأ الشخص المعقول فيما يتعلق بظرف ما يتعلق بالجريمة يمكن أن يثبت مع ذلك درجة المسؤولية الأخلاقية ودرجة العقاب الذي يستحقه.

وأساس المبدأ الأخلاقي الخاطئ هو أنه "لا ينبغي أن يكون هناك تبرئة بسبب الخطأ، إذا كانت الحقائق كما يعتقدها الفاعل، إذا كان الفعل الذي أتاه لا يزال... غير أخلاقي"[20]. ووفقا للمذهب الأخلاقي للخطأ، فإن نية ارتكاب فعل مجرم أو غير أخلاقي يدعم فكرة المسؤولية المطلوبة في إيقاع النتيجة (العقوبة)، ولو كان السلوك غير مقصود بسبب خطأ في واقع[21].

ولنتأمل هنا مبدأ الخطأ الأخلاقي في ضوء القضية الكلاسيكية لـ ريجينا ضد برينس (Regina v. Prince)[22]. في تلك القضية، تمت محاكمة الجاني بتهمة "خطف فتاة قاصر أقل من (16) سنة بشكل غير قانوني، من حضانة وضد إرادة والدها أو والدتها" وكانت الفتاة المجني عليها تبلغ من العمر 14 سنة، ولكن هيئة المحلفين وجدت أن الجاني كان يعتقد بصدق ومعقولية أنها كانت في الثامنة عشرة من عمرها.

وانتهي جميع أعضاء المحكمة العليا، ما عدا واحد منهم، إلى أن المتهم مذنب بارتكاب هذه الجريمة، على الرغم من خطئه المعقول في الواقع فيما يتعلق بالعمر الحقيقي للأنثى. وفسر القاضي بلاكبيرن – الذي تحدث باسم الأغلبية – الجريمةَ أنها جريمة مسؤولية موضوعية فيما يتعلق بالعنصر الذي يتطلبه النص الجنائي بشأن سن الفتاة. وتحت هذه القراءة للجريمة بطبيعة حالها، وفي ضوء القواعد سابقة الذكر، فإن خطأ الجاني المعقول ليس ذا صلة. ويلاحظ أن جميع القضاة اتفقوا مع القاضي (الذي يمثل الأقلية هنا) الذي عارض قرار المحكمة على أنه يتعين على جهة الاتهام إثبات توافر الركن المعنوي بحق المتهم. وكانت الصعوبة في هذا الرأي أنه إذا طبقت المحكمة قاعدة الخطأ المعتاد المتعلق بجرائم القصد الجنائي العام، فسيستلزم ذلك القضاء ببراءة المتهم؛ لأن خطأه فيما يتعلق بسن المجني عليها كان معقولًا. والجدير بالذكر أن القاضي المعارض صوَّت مع إدانة المتهم، بالرغم من اعتراضه على

20 Bell v. State, 668 P.2d 829, 833 (Alaska. Ct. App. 1983).

21 Garnett v. State, 632 A.2d 797, 813 (Md. 1993) (Bell, J., dissenting).

22 L.R. 2 Cr. Cas. Res. 154 (1875).

التســـبيب؛ حيث يرى أن الإدانة يتعين أن تكون على أساس العقيدة الأخلاقية الخاطئة وليس المسؤولية المطلقة كما ترى الأغلبية.

وعملا بالمبدأ الأخلاقي الخاطئ، فإن المســألة الأولى التي يتعين البت فيها هي ما إذا كان خطأ الفاعل في الواقع معقــولا أو غير معقول. وإذا كان غير معقول، فإن قاعدة الخطأ المعتادة تنطبق، وقد يُدان المتهم. ولكن على ما يبدو – وبغــض النظر عن خطأ المتهم كونه معقولا – فالقاضي المعــارض اتخذ الخطوة الثانية، وهي أن ننظر إلى بانوراما واقعية من خلال عيون المدعى عليه (المتهم). وبالتالي، لو افترضنا أن القاضي المعارض سأل المتهم، "ما الذي تعتقد أنك كنت تفعل؟" فلــو أجاب المتهم بصراحة قائلًا: "اعتقدت أنني كنت أخرج فتــاة تبلغ من العمر 18 عامًا من حضانة والديها وضد إرادتهما" فهذه الحالة يجب أن ينظر إلى معقولية الاعتقاد وتتحدد المسؤولية بناء على ذلك.

الخطوة الثالثة مع العقيدة الأخلاقية الخاطئة، هي أن تقوم المحكمة بتقييم أخلاقيات ســلوك المتهم، على أساس الحقائق كما يعتقد المتهم بشكل معقول. وبالتالي وفقا لوجهة نظر القاضي المعارض أن السلوك الذي يجب أن يحاكم عليه المتهم هو السلوك الذي كان يعتقده المتهم بشكل معقول، وتطبيقا لذلك كان يرى القاضي المعارض أن السلوك – الــذي كان يجب أن يحاكم عنه المتهم وهو "أخذ أنثى تبلغ من العمر 18 ســنة من رعاية وحضانة والدها – كان خطأ أخلاقيا. والواقع أن هذا الاستنتاج كان بديهيًا للقاضي المعارض، فهذا الاتجاه يرى أنه: "لا حاجة لإثبات عدم أخلاقية السلوك".

في ضوء اعتقاد القاضي المعارض أن ســلوك المتهم كان من الواضح أنه خاطــئ أخلاقيا، وقال: إنه كما أن من المعروف للمتهم أنه كان يتصرف بشــكل غير أخلاقي. وعملًا بالمبدأ الأخلاقي الخاطئ، فإن الشخص الذي يقوم عن علم بفعل خاطئ أخلاقيًا يتحمل خطر أن الظروف الواقعية المصاحبة ليســت كما تبدو (سن الأنثى)، وبالتالي فإن سلوكه ليس غير أخلاقي فحســب، بل غير قانوني أيضًا. في القضية؛ لذلك كان على المتهم افتراض أن المجني عليها، الذي كان قد أخذها بشكل غير أخلاقي بعيدا عن والدها، كانت تحت السن القانونية. كخلاصة، فإن إدانة المتهم بالجريمة تم وفقا إلى مبدأ العقيدة الأخلاقية الخاطئة[23].

ولا يُثار المذهب الأخلاقي للخطأ ما لم يكن سلوك المدعى عليه غير أخلاقي على النحو الذي افترضه. لإيضاح ذلك، فإننا لو افترضنا أن المتهم كان يعرف العمر الحقيقي للأنثى، ولكن بدلا من ذلك كان يعتقد بشــكل معقول أنها كانت بلا مأوى، وبالتالي، ليست في حضانة أي شخص أخر. في هذه الظروف، كان سيكون جواب المتهم على السؤال الذي جاء مضمونه "ماذا تعتقد أنك كنت تفعل؟"، "اعتقدت أنني كنت آخذ فتاة بلا مأوى من الشوارع وإلى حضانتي بقصد حمايتها." ويفترض أن هذا الســلوك ليس في حد ذاته غير أخلاقي. وبالتالي إذا كان هذا الافتراض صحيحًا، فإن المتهم لن يتحمل خطر أو احتمال أنه كان مخطئًا بشأن الظروف المصاحبة لذلك وهي أن هذه الفتاة لها أسرة؛ ونتيجة لذلك، سيُبرأ من تلك التهمة.

23 See also White v. State, 185 N.E. 64, 65 (Ohio Ct. App. 1933) (W abandoned his wife; when he left her she was newly pregnant, although he had no reason to know this; held: W was guilty of the offense of abandoning one's pregnant wife"; according to the court, "[h]e must make sure of his ground when he commits the simple wrong of leaving her at all").

ب. الانتقادات الموجهة إلى النهج:

إن مبدأ العقيدة الأخلاقية الخاطئة – هو بلا شـــك – مثير للجدل[24]. فأولًا، المبدأ يســـمح بإدانة شخص لم يكن يعلم، ولم يكن لديه ســـببٌ يدعوه إلى العلم بأن سلوكه من شأنه أن ينتهك القانون. ففي قضية (Prince) قد يكون المتهم يعرف أن ســـلوكه غير أخلاقي، ومع ذلك فإن مفهوم الشرعية ومفهوم الأخلاق ليســـت مفاهيم متطابقة، وحتـــى لو كانت جميع الجرائم تنطوي على ســـلوك غير أخلاقي – وهو ليس بصحيـــح في جميع الأحوال – فليس صحيحًا من جهة أخرى أن كل ســـلوك غير الأخلاقي هو ســـلوك غير قانوني. إن مبدأ العقيدة الأخلاقية الخاطئة تخلـــط بين المفهومين بطريقة تتعارض مع مبدأ الشرعية (Principle of Legality)، وهذا يعني أنه إذا كان المشرع يريد حظر أو تجريم العمل "غير الأخلاقي" المتمثل في إبعاد فتاة تبلغ من العمر 18 عامًا عن والديها – وهو ما اعتقد المتهم بشـــكل معقول أنه كان يفعله والذي بناء عليه أدين – لكان بإمكانه فعل ذلك، ولكنه لم يفعل ذلك. وفي عالم اليوم، لا ينبغي أن يعاقب الشخص إلا على السلوك الذي حظره المشرع.

ثانيًا، يســـتند المبدأ الأخلاقي الخاطئ إلى افتراض أن المدعى عليه لا يمكـــن أن يرتكب عملًا غير أخلاقي إلا عمدًا. ولكن يثور التســـاؤل حول من يحدد الفعل الذي يشكل مخالفة للأخلاق، ومن يحدد أن الجاني كان يعلم أن سلوكه غير أخلاقي؟ ففي قضية (Prince) رأى القاضي المعارض أنه من الواضح أن أخذ أنثى تبلغ من العمر 18 عامًا من والديها يعد أمرًا غير أخلاقي، وبالتالي، افترض أن المتهم كان يعرف أنه كان يتصرف بشكل غير أخلاقي. ربما في المجتمع الإنجليزي الذي تطور فيه المبدأ، كان هذا افتراضًا عادلًا. ولكن في المجتمع الأميركي غير المتجانس ثقافيًا اليوم، قد لا يكون الافتراض كذلك، فليس لأن المحكمة – أو هيئة المحلفين بحســـب الأحوال – تعتقد أن ســـلوكًا معينًا غير أخلاقي، فلابـــد وأن يكون المدعى عليه قد علم عندما ارتكب الفعـــل أنه كان يعبر خط المعيار الأخلاقي الغامض. إن مبدأ العقيدة الأخلاقية الخاطئة يســـتحق أن يعامَل على أنه أثر غير حكيم، وهو مذهب لا يُحتجُّ به لحسن الحظ في كثير من الأحيان في الأوقات الراهنة.

3. النهج الثالث: مبدأ مخالفة القانون

أ. مضمون النهج:

في ضوء هذا النهج لو افترضنا أن المشرع قرر أن الجماع الجنسي من قِبل شـــخص بالغ مع شخص دون سن 12 يشـــكل جريمة اغتصاب (مواقعة بالقوة) من الدرجة الأولى، ولكن إذا كانت الضحية أكبر من 12 سنة ودون سن 16 فإنها تشـــكل جريمة أقل من الاغتصاب من الدرجة الثانية[25]. فلو افترضنا أن المتهم كان يعتقد خلاف الحقيقة ولكن بشـــكل معقول وقت ارتكاب الفعـــل أن الأنثى الذي كان يمارس الجنس معها تبلغ من العمر 14 ســـنة – وبالتالي فإن هذا الفعل سيشكل اغتصابًا من الدرجة الثانية – ولكن في الواقع لو تبين أن عمر الضحية هو 11 –أي

24 Indeed, the House of Lords has since disapproved of the reasoning found in Prince A Minor v. Director of Public Prosecutions, [2000] A.C. 428 (H.L.). According to Lord Nicholls, Prince should not be "reinvograte[d]"; "it is a relic from an age done and gone." Id at 476.

25 E.g., Ala. Crim. Code §§ 13A-6-61 &13A-6-62 (2015).

اغتصـــاب من الدرجة الأولى – فهل يجب إدانة المتهم بالاغتصاب من الدرجة الأولى أو الثانية؟ أي أن نركز على ما فعله أو على ما كان يعتقد أنه يفعل؟

ووفقا لبعض فقه القانون العام والســوابق القضائية، فإن "الخطأ في الوقائع الذي يتعلق فقط بدرجة الجريمة أو جســامتها لن يحمي مرتكب الجريمة المتعمد من العواقب الكاملة للخطأ المرتكب فعلا"[26]. وبالتالي، إذا كان سلوك المتهم يســبب الضرر الاجتماعي المحظور من قبل جريمة أكثر خطورة، ففي هذه الحالة ســيكون مذنبًا بشأن هذه الجريمة حتى لو اســتند إلى فهمه المعقول للظروف المصاحبة، وأنه كان يعتقد أنه مذنب بشــأن جريمة أقل خطورة بحســب اعتقاده الخاطئ[27]. ويمكن وصف هذه النتيجة بأنها تطبيق لمبدأ "العقيدة الخاطئة قانونًا"، وهي فكرة بديلة أو أقل تطرفًا من فكرة المذهب الأخلاقي الخاطئ.

ب. نقد النهج الثالث:

إن مبدأ العقيدة الخاطئة قانونًا ليست مثيرة للقلق مثل العقيدة الأخلاقية الخاطئة، ومع ذلك قد ينتقد؛ لأنه يأذن بالعقاب على أســاس الضرر الذي تســبب فيه الفاعل – أي الركن المادي للجريمة الأشد – مع تجاهل حقيقة أن الركــن المعنوي كان يخص جريمة أقل خطورة. وإذا كان المجتمع (المشرع) يهتم بالعواقب أو النتائج فقط، فالعبرة ســتكون بالركن المادي – الذي تكون النتيجة أحد عنــاصره – دون المعنوي. أما في المجتمع فإنه يُعير أهميةً للركن المعنوي في تقييم مســؤولية المذنب، فإن عقوبة المذنب ســتتدرج تأسيسا على الضرر الاجتماعي الذي سبّبه ودرجة اللوم التي يمكن نســبتها للمذنب؛ ولذلك، فإن مبدأ الخاطئ قانونا – في بعض الظروف – سيؤدي إلى المعاقبة على نحو لا يتناسب مع جدارة الجاني باللائمة (اللوم).

ج. هل القانون المبني على السوابق القضائية في مرحلة انتقالية أو انحراف؟[28]

في قضية ريجينا ضد مورغان (Regina v. Morgan)[29]: أُدين ثلاثة رجال، باغتصاب زوجة أحد الأشــخاص. وفقا لما جاء بأقوال المدعى عليهم، فقد قام زوج الضحية بدعوتهم لمنزله وســمح لهم بمواقعة زوجته، وقال الزوج لهــم زورا أنه "إذا كانت زوجته تقاومهم فــلا ينبغي عليهم أن يعتقدوا أنها غير راضيــة"، وأضاف الزوج لهم بأن زوجته "غريبة الأطوار، وتعشــق هذه الطريقة في المعاشرة الجنسية". وفي المحاكمة، أصدرت المحكمة تعليمات إلى هيئة المحلفين بــأن المدعى عليهم لا ينبغي تبرئتهم إلا إذا كان خطؤهم فيما يتعلــق بموافقة الضحية معقولًا. وفي

26 Rollin M. Perkins & Ronald N. Boyce, Criminal Law 916 (3d ed. 1982) (and cases cited therein).

27 See United States v. Jones, 471 F.3d 535 (4th Cir. 2006) (J transported a minor across state lines for purposes of prostitution; he was guilty of this offense although he claimed that the government did not prove that he knew the minor was underage; the court stated that the transportation of any individual for purposes of prostitution... is already unlawful under federal law"; as J's act would have constituted a federal offense, albeit a lesser one, if she had been older, he assumed the risk that [she] was a minor") (quoting United States v. Taylor, 239 F. 3d 994 (9th Cir. 2001); see also American Law Institute, Comment to § 2.04, at 274 (observing that a few states appeared to permit conviction of the greater offense although the defendant's mens rea was consistent with the lesser crime).

28 See generally David Cowley, The Retreat from Morgan, 1982 Crim. L. Rev. 198; R.A. Duff, Recklessness and Rape, 3 Liverpool L. Rev. 49 (1981); James Faulkner, Mens Rea in Rape: Morgan and the Inadequacy of Subjectivism, or Why No Should Not Mean Yes in the Eyes of the Law, 18 Melb. U. L. Rev. 60(1991).

29 [1976] A.C. 182.

الاســتئناف، اعترض المدعى عليهم بأن هذه التعليمات كانت معيبة، وأنه كان ينبغي إبلاغ هيئة المحلفين بأنه حتى الخطأ في الاعتقاد غير المعقول في الواقع من شأنه أن يبرئهم.

وكان التوجيه المقدم لهيئة المحلفين مناسبا وفقا لمبادئ "الخطأ" العادية. ومع ذلك، قضت أغلبية أعضاء المحكمة بأن الرجل الذي يتصرف على أساس اعتقاد صادق ولكن غير معقول بأن الأنثى قد وافقت يعد غير مذنب بالاغتصاب، لأن الخطأ ينفي الركن المعنوي المطلوب لهذه الجريمة. وأوضح اللورد كروس (Cross) المسألة التي أثيرت في هذه القضية على هذا النحو:

إن الســؤال الذي يجب الإجابة عليه في هذه القضية، كما أرى، هو ما إذا كان يمكن القول – وفقا للاســتخدام العادي للغة الإنجليزية – إن الرجل يجب أن يدان عن ارتكاب الاغتصاب إذا كان يعتقد أن المرأة كانت موافقة على فعل الجماع على خلاف الواقع، أيا كانت الأســباب التي أنشــأت لديه ذلك الاعتقاد. لا أعتقد أنه يستطيع ذلك في جريمة الاغتصاب، وفي رأيي، إن عدم اكتراث الرجل فيما يتعلق بموافقة المرأة سواء كان مبنيًا على أسباب معقولة أو غير معقولة لا ينبغي أن يرد في خارطة الدفاع.

اللورد (كروس) يبدو مخطئًا. فالشخص العادي الذي يستخدم اللغة الإنجليزية بالطريقة "العادية" ربما يقول إن الضحية تعتبر مغتصبة، حتى لو كان الجاني يعتقد أنها قد وافقت. وفي الغالب أن ما قصده اللورد كروس قد يكون ما ذكره وأعرب عنه اللورد Hailsham:

إما أن يثبت الادعاء أن المتهم كان لديه القصد الجنائي المطلوب، أو أنه ليس لديه القدرة على ذلك. ففي الفرضية الأولى المتهــم مدان وفي الثانية المتهم بريء. وبما أن الاعتقاد الصادق ســينفي بوضوح وجود القصد الجنائي، فإن معقولية أو غير معقولية الاعتقاد لا يمكن إلا أن يكون دليلًا مع أو ضد الرأي القائل بأن الاعتقاد متوافر، وبالتالي النية متوافرة.

ونعتقد من ملاحظات اللورد (Hailsham) أنه يســتخدم النهج الذي يعتبر الركن المعنوي عنصرا في الجريمة لحل ادعاء المدعى عليهم بشــأن الخطأ الــذي وقع فيه، وهو نهج قائم على تقييد الدفــاع في جرائم القصد الجنائي الخــاص. وبالتالي، وفقا لهذا الرأي، بمجرد أن إثبات أن تعريــف الجريمة يتطلب دليلا على "القصد الجنائي"، فإن عنصر الركن المعنوي من شــأنه أن يعدل كل عنصر من عناصر الضرر الاجتماعي (الســلوك)، بما في ذلك الظرف المصاحب بشــأن مدى الموافقة على فعل الجماع[30]. ولذلــك، إذا كان المدعى عليهم –إهمالا – يعتقدون أن الضحية كانت موافقه على فعل الجماع، فإنهم ليــس لديهم القصد الجنائي المطلوب للجريمة وارتكاب ركنها المادي المتمثل في المواقعة دون موافقة الضحية.

وعلى ما يبدو أن قضية مورغان (Morgan) في ذلك الوقت تمثل تغييرًا هامًا في القواعد القانونية الحاكمة لموضوع

30 Notice: if the word “intentional” modifies the attendant circumstance of “without her consent” in the definition of rape, as Lord Hailsham assumes by his remark, rape is effectively converted into a specific-intent crime! It would be as if rape were defined as follows: “nonconsensual sexual intercourse by a male, with a female, not his wife, with the knowledge or belief that she is not consenting.” If rape is a specific-intent offense, of course, the Lords’ elemental approach to the mistake issue is consistent with traditional rules. Historically, however, rape has been treated as a general—intent crime.

"الخطأ في الواقع" لأنها استغنت عن فكرة التفرقة بين الجرائم ذات القصد الجنائي العام والخاص في تطبيق أحكام الخطأ في الواقع. ومع ذلك، يعد قرار المحكمة في قضية مورغان مثيرًا للجدل وذلك ليس بمستغرب في ضوء حقيقة أن القاعدة المعلنة في تلك القضية يمكن أن يترتب عليها القول بأنها تأذن بتبرئة شخص ارتكب مواقعة مع أنثى دون موافقتها، ما دام أن الفاعل كان غافلا عن رغبات الأنثى أو موافقتها، بغض النظر عن مدى وضوح الموافقة من عدمها[31]. لذلك، نتيجة لقرار المحكمة في (مورغان) أعاد المشرع صياغة قانون الاغتصاب أو المواقعة بالإكراه، فقرر الحد من الركن المعنوي المطلوب للإدانة، وسماح بالإدانة على أساس تعمد الفاعل أو الإهمال مع التوقع في التحقق من موافقة الضحية[32].

المبحث الثاني: الخطأ في القانون

القاعدة العامة[33]

عند تحديد ما إذا كان اعتقاد المدعى عليه الخاطئ يدحض أو ينفي النية الإجرامية لديه، ميزت المحاكم بين الأخطاء في الوقائع والأخطاء أو [الجهل][34] في القانون[35]. وعلى وجه التحديد، فإن القانون يتعامل مع الخطأ في القانون بشكل أكثر صرامة – ويسمح بتبرئة المتهم بناء عليها في نطاق ضيق – من أخطاء الواقع[36]. ورهنًا باستثناءات محدودة جدًا، فإن القاعدة التي تحكم الخطأ في القانون في ظل قانون السوابق القضائية واضحة: فالخطأ أو الجهل بالقانون ليس دفاعًا معتبرا أو مقبولًا[37]. وهذه المقولة[38] تعد راسخة بعمق في الفقه الأنجلو أمريكي[39].

كما أن الادعاء بالجهل أو الخطأ في القانون نادرًا ما يخدم فكرة أن المدعى عليه يفتقد للركن المعنوي في جريمة ما؛ لذلك فالركن المعنوي – أيا كانت صورته سواء العمد أو الخطأ وسواء مع التوقع أو دون توقع – لا يمكن أن ينتفي بادعاء جهل المتهم أو خطئه في القانون. وببساطة، فبمجرد أن يدفع المدعى عليه بوقوعه بخطأ في القانون، بدلًا

31 Of course, the more unreasonable the claimed mistake, the less likely the jury will believe the defendant's claim of obliviousness.

32 See § 1(1) of the Sexual Offenses (Amendment) Act of 1976.

33 See generally: Jerome Hall, General Principles of Criminal Law 382-414 (2d ed. 1960); Ronald A. Cass, Ignorance of the Law: A Maxim Reexamined, 17 Wm. & Mary L. Rev. 671 (1976); Fernand N. Dutile & Harold F. Moore, Mistake and Impossibility; Arranging a Marriage Between Two Difficult Partners, 74 Nw. U. L. Rev. 166 (1979); Dan M. Kahan, Ignorance of Law Is an Excuse — But Only for the Virtuous, 96 Mich. L. Rev. 127 (1997); Kenneth W. Simons, Ignorance and Mistake of Criminal Law, Noncriminal Law, and Fact, 9 Ohio St. J. Crim. L. 487 (2012); Daniel Yeager, Kahan on Mistakes, 96 Mich. L. Rev. 2113 (1998).

34 "Ignorance" and "mistake" involve different states of mind. However, the terms will be used interchangeably in this chapter, except when distinguishing between them enhances clarity.

35 People v. Meneses, 165 Cal. App. 4th 1648, 1661 (Ct. App, 2008).

36 A. Eser, Mental Elements: Mistake of Fact and Mistake of Law, in The Rome Statute of The International Criminal Court: A Commentary, 921-25 (Cassese, A., Gaeta, P., & Jones, J. eds). Oxford University Press (2002).

37 United States v. Int'l Minerals & Chem. Corp., 402 U.S. 558, 563 (1971); People v. Marrero, 507 N.E.2d 1068, 1069 (N.Y. 1987).

38 People v. Marrero, 507 N.E.2d at 1069.

39 Lambert v. California, 355 U.S. 225, 228 (1957).

مـــن الخطأ في الواقع[40]، فإن الموقف القانوني الافتراضي بســـيط – وهو خطأ المدعى عليه – لن يُبرئه إلا إذا توافرت الاستثناءات الضيقة القليلة الموصوفة في هذه الدراسة.

ومـــا ينبغي التأكيد عليه في هذا الموضع بأن الاعتداد بالخطـــأ في القانون كدفاع قد يزداد تعقيدا في النم القانونية التي تتبنى نظام المحلفين في المحاكمات الجنائية باعتبار أن أغلب المحلفين هم ممن لا يملكون الحرفة القانونية[41]، كما ينبغي الإشـــارة إلى أن غموض النص الجنائي قد يكون سببا من الأسباب التي من شأنها المساهمة في وقوع الخطأ في القانون أو تطبيقه[42].

لذلك، في هذا المبحث سنتناول بالبحث الأساس المنطقي للقاعدة العامة أو الغايات التي تأتي ورائها (كمطلب أول)، ثم سنتعرض للاستثناءات المقررة على القاعدة العامة (كمطلب ثاني).

المطلب الأول: الأساس المنطقي للقاعدة العامة بعدم الاعتداد بالخطأ في القانون

يدعـــم الفكرة في تقرير القاعدة القانونية الحاكمة لموضوع الخطأ في القانـــون أو الجهل به أنها تحقق فكرة اليقين القانوني وتتجنب الأخذ بالمعيار الشخصي في تطبيق القوانين، وتتجنب الاحتيال أو التلاعب من قبل المتضررين من هذه القاعدة، وأخيرا تشجيع الأفراد على المعرفة القانونية.

أولًا: اليقين القانوني

قد يقال إن القانون "واضح ويمكن معرفته"[43]؛ ولذلك لا يمكن للشـــخص أن يجادل بأنه لا يوجد شيء اسمه خطأ معقول في فهم القانون، وعليه فإن أي شـــخص يسيء فهم القانون المحدد والمعرف فإنه لم يحاول ببســـاطة أن يتعلمه بما فيه الكفاية، وبالتالي فهو مذنب أخلاقيًا لعدم معرفته بالقانون ويســـتحق العقاب المقرر بالنص القانوني محل المخالفة أو الانتهاك.

وفي القانـــون القائم على الســـوابق القضائية (Common Law)، ربما كان لهذا الادعاء ســـالف الذكر شيء من المعقولية. ففي تلك الحقبة الزمنية، لم تعترف المحاكم إلا بعدد قليل من الجرائم، وتلك الجرائم تتعلق بســـلوك غير

40 A lawyer must be able to distinguish mistake-of-law from mistake-of-fact claims. It is easy to confuse them. For example, in United States v. Shaw, 670 F.3d (1st Cir 2012), S was prosecuted for "knowingly possessing an unregistered firearm." Under federal law, a firearm less than 18 inches in length must be registered. The barrel of S's firearm was slightly less than 17 inches in length. If S had claimed that he did not know he had to register a firearm less than 18 inches in length, this would be a mistake of law claim, which would mean that he could be without a valid defense based on the general principals set out in the text. S did not claim this, but rather he asserted that he did not know that his firearm was less than 18 inches in length, i.e., he did not know that his firearm factually possessed the characteristics that brought it within the scope of the registration law. That is a mistake of fact claim, subject to the broader exculpation rules set out in the last chapter. As concurring District Judge Boudin observed in the case, ''[t]his juxtaposition may seem perverse; but a defendant's ignorance of facts may often defeat a criminal charge while ignorance of the law does so only rarely" Id.at 368.

41 S. Buell, Novel Criminal Fraud, NYU L. Rev., 1996-1997 (2006).

42 T. Endicott, Vagueness in Law, Ch. 3.9, Oxford: Oxford U. Press (2001).

43 J. Austin, Lectures on Jurisprudence 497 (4th ed. 1879); see 4 Blackstone, Commentaries on the Laws of England *27 (1769) ("[E]very person of discretion... is bound and presumed to know [the law]").

أخلاقي في ذاته. وقليلون هم الذين يمكن أن يزعموا بجدية أنهم فوجئوا عندما علموا أن سرقة ممتلكات شخص آخر، أو حرق منزل شخص آخر عمدًا، أو قتل شخص آخر دون مبرر، أمر غير قانوني (مؤثَّم من الناحية الجنائية).

ومع ذلك، فإنه حتى الفترة الزمنية التي كان يسود فيها قانون السوابق القضائية، كان المبدأ القائل بأن القوانين محددة ويمكن معرفتها في كثير من الأحيان يعد ضربًا من ضروب الخيال؛ لأن القوانين الجنائية لم تُسنَّ في تلك الفترة من قبل الهيئات التشريعية وتنشر، كما هي اليوم. وبدلًا من ذلك، شكّل القضاةُ القانونَ على أساس كل حالة على حدة، مما يعني أن القانون الجنائي يتغير تدريجيًا مع كل قرار جديد (حكم قضائي). وعلاوة على ذلك، فإن تعاريف بعض الجرائم في حقبة قانون السوابق ليست على قدر كبير من الوضوح[44].

وأيًا كانت معقولية حجة الجهل بالقانون منذ قرون، فإن الادعاء أن القانون "واضح ومعروف" لا يستطيع أن يصمد أمام التحليل الحديث. **فأولا**: هناك وفرة في التشريعات التي تجعل السلوك القانوني محظورًا[45]، ولذلك فإن من غير المرجح في كثير من الأحيان أن يدرك الشخص الذي لديه بوصلة أخلاقية واضحة أن سلوكًا معينًا محظورٌ. **ثانيا**: لا خلاف أن العديد من القوانين الجنائية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية تعد معقدة للغاية. وفي مجتمع اليوم المعقد، ومن المتصور أن يسيء الشخص الملتزم بالقانون عادة فهم القانون بشكل معقول أو حتى لا يعرف بوجود قانون جنائي معين.

ثانيًا: تجنب المعيار الشخصي في تطبيق القانون

على الرغم من أن بعض المحاكم الإنجليزية تطبق المعيار الشخصي في تحديد مدى قيام الخطأ في القانون[46]، فذات مرة قدّم اتجاهٌ من الفقه تفسيرًا أكثر تطورا للقاعدة المقررة في قانون السوابق القضائية[47]. وفي تناقض صارخ مع فكرة أن القوانين الجنائية محددة ويمكن معرفتها، ادعى ذلك الجانب من الفقه أن فكرة أن القوانين "غامضة" لا مفر منها وأن الأشخاص يمكن أن "يختلفوا إلى أجل غير مسمى فيما يتعلق بمعنى تلك القوانين" في مرحلة ما، وبناء على ذلك يرى ذلك الجانبُ من الفقه بأنه يجب أن ينتهي النقاش بشأن معنى القانون: وبالتالي فإن بعض المسؤولين والمؤسسات المختصة، ولا سيما المحاكم، يجب أن تحدد معناه؛ لذلك فإن هذه الجهات توفر في إعلاناتها الرسمية تعريفا موضوعيا للأحكام الجنائية (معاني النصوص الجنائية).

ويضيف هذا الجانب من الفقه أنه إذا كان من الممكن أن يبرَّر خطأٌ في القانون، فإن النتيجة ستكون أن القانون سيفقد معناه الموضوعي؛ وبالتالي فالقانون سيعني كل ما يراه أي شخص بحسب رؤيته الشخصية ولو كانت هذه الرؤية غير صحيحة[48]. ومع ذلك، فكما هو معلوم أن النظام القانوني يرفض هذا التناقض بين رؤية الأشخاص

44 For example, sodomy was considered so shocking an offense that Blackstone not only did not define it with clarity, but he refused to name it, calling it simply "the infamous crime against nature." 4 Blackstone, Note 44, supra, at *215. Also, some offenses, e.g., common law larceny, contained exceedingly intricate rules that required judges (and inferentially citizens) to make "hair-splitting distinctions." Rollin M. Perkins & Ronald N. Boyce, Criminal Law 291 (3rd ed. 1982).

45 People v. Marrero, 507 N.E. 2d at 1075 (Hancock, J., dissenting).

46 A. B. Simester & Sullivan, G. R., Criminal Law: Theory and Doctrine, 489-495 (3rd ed.). Oxford: Hart Publishing (2007).

47 Hall, Note 10, supra, at 382-87.

48 Empirical studies suggest that "citizens show [] no particular knowledge of the laws of their states." John M. Darley=

المختلفة ويفضل النظرة المطلقة على الشخصية والعملية القضائية على الرأي الفردي[49].

وعلى ما يبدو لنـــا أن أطروحة ذلك الجانب من الفقه تسيء فهم طبيعة الادعاء أو الدفع بالخطأ في القانون؛ لأن الشـــخص الذي يدعي وقوعه في خطـــأ في القانون لا يدعي أن القانون يعني كل مـــا يعتقد هو. فإذا تم الاعتراف بصحة دفاعه بشـــأن الخطأ في القانون، فإن معنى القانون ســـيبقى مســـتقرًا، فالخطأ في القانون سيعذر – ببساطة – الفاعل لانتهاكه القانون، على افتراض أن كل شخصٍ عاديٍ ملتزمٍ بالقانون كان سيقع أيضًا في إساءةٍ في الفهم بشأن المعنى القانوني. وبالتالي، يمكن القول إن معاقبة الشخص الذي يكون خطؤه في القانون معقولًا "يتعارض مع فكرة مفادها أن العقوبة ينبغ أن تكون مرتبطة... بجدارة بالشخص المراد معاقبته باللوم الأخلاقي"[50].

ثالثًا: ردع الاحتيال

يمكن إضافـــة تبرير عملي لقاعدة عدم العذر بالجهل في القانون، وهـــو أن الاعتراف بالدفاع المتعلق بالخطأ في القانون من شـــأنه أن يوفر "فرصا للأفراد الذين اعتـــادوا على انتهاك القوانين لتقديم [ادعـــاءات الخطأ]... فقط للحصول على البراءة أمام هيئات المحلفين"[51]. وســـوف تصبح المحاكم غارقة في مسائل غير قابلة للحل فيما يتعلق بمـــدى معرفة المدعى عليه الحقيقية بالقانون ذي الصلة. ولا شـــك في أن بعض الادعاءات الكاذبة ســـتنجح لأن حقيقة الادعاءات "نادرًا ما يمكن أن تحددها أي أدلة يمكن للآخرين الوصول إليها"[52].

وكما لاحظ ذلك الاتجاه الفقهي، "فقد يكون من المشـــكوك فيه ما إذا كان التحقيق يمكن أن يحدد معرفة الرجل بالقانون والذي يعد أصعب من العديد من الأسئلة الأخرى"[53]، مثل السؤال المتعلق بالركن المعنوي للمدعى عليه، أو مـــا إذا كان المدعـــى عليه يعاني من الجنون. وعلاوةً على ذلك، فيمكـــن التخفيف من خطر الاحتيال عن طريق تحميل المدعى عليه عبء الإثبات فيما يتعلق بأي ادعاء بشأن الخطأ في القانون.

رابعًا: تشجيع المعرفة القانونية

ونعتقد أن التفسير الأكثر قبولًا لقاعدة عدم الاعتداد بفكرة الجهل أو الخطأ في القانون هو "الواقعية والنفعية"[54]، وهذا التفســـير أول من قال به الفقيه هولمز (Holmes) حيث يرى أن: (التفسير الحقيقي للقاعدة هو نفس التفسير الذي يفسر عدم اكتراث القانون بمزاج الرجل الخاص، وملكاته العقلية، وما إلى ذلك. والسياســـة العامة تضحي بالمصلحة الفردية من أجل الصالح العام... ولا شـــك في أن هناك حالات كثـــيرة لم يكن من الممكن فيها أن يَعلم

=et al., The Ex Ante Function of the Criminal Law, 35 law & Soc'y Rev. 165, 181 (2001). According to the Darley study, respondents guessed that the laws conformed with their moral beliefs: "[P]eople often generate their perceptions of what the law of the state must be from what they think is the morally appropriate form for that law to take... [M]any people are often wrong about what the actual law of their state holds." Id. at 183.

49 Hall, Note 10, supra, at 383.

50 People v. Marrero, 507 N.E.2d at 1074 (Hancock, J., dissenting) (quoting Thomas W. White, Reliance on Apparent Authority as a Defense to Criminal Prosecution, 77 Colum. L. Rev. 775, 784 (1977).

51 People v. Marrero, 507 N.E. 2d at 1073.

52 1 Austin, Note 44, supra, at 498.

53 Oliver Wendell Holmes, The Common Law 48 (1881).

54 People v. Marrero, 507 N.E. 2d at 1074 (Hancock, J., dissenting).

المجرم أنه يخرق القانون، ولكن الاعتراف بالعذر على الإطلاق سيكون تشجيعًا للجهل... وتحقيق العدالة للفرد يفوقه مصالح أكبر وأهم في الجانب الآخر من الميزان)[55].

وبالتالي يمكن القول إنه إذا أمكن اعتبار الخطأ المعقول في القانون دفاعًا، فإن هذه القاعدة من شأنها أن تعزز الخروج على القانون من خلال تشجيع الجهل بالقانون، بدلًا من احترام القانون والالتزام به، وأفضل طريقة لتثبيط الجهل هي تطبيق مبدأ المسؤولية المطلقة الذي مفاده أن الخطأ في القانون لن يُعد أبدًا موضع اعتبار في التنظيم القانوني.

لكن هناك جانب آخر من الفقه يرى أن تفسير الفقيه (هولمز) غير مُرضٍ أيضًا، حيث يرى البروفيسور دان كاهان (Dan Kahan) أنه عندما يتخذ الشخص "خطوات معقولة لتعلم ومعرفة القانون، فإنه لا يزال هناك دائما بعض المخاطر المتبقية" من الخطأ في تلك المعرفة[56]. ويضيف أنه في ظل نظام المسؤولية المطلقة التي يدافع عنها هولمز، فإن الشخص الذي يحاول تعلم القانون، ولكن يخطئ، ليس أفضل حالا من الشخص الذي لا يبذل أي جهد على الإطلاق، وهذا يؤدي إلى تقويض الحافز لتعلم القانون. وعليه، فإذا سَمح القانون الجنائي بالخطأ المعقول في القانون ليكون بمثابة دفاع، بينما عاقب على الإهمال (الخطأ غير المعقول)، فسيكون هناك حافزٌ لتعلم القانون.

المطلب الثاني: استثناءات القاعدة العامة

تمهيد: وضع الاستثناءات في سياقها

على الرغم من أن قاعدة عدم الاعتداد بالخطأ في القانون كدفاع تعتبر قاعدة صارمة، إلا أن هناك ثلاثة استثناءات للقاعدة العامة، يُعرف الأساس الأول للتبرئة في بعض الأحيان باسم "الاعتماد المعقول". وكما سيأتي بيانه بعد قليل، يتوافر هذا الاستثناء عندما تقدم الحكومة معلومات قانونية غير صحيحة إلى المدعى عليه، وبسبب اعتماد المدعى عليه على المعلومات المضللة، فإن المدعى عليه يكون معذورا لانتهاكه القانون، وبالتالي يمكنه الاحتجاج بالخطأ في القانون. وعلى الرغم من أن هذا الاستثناء له جذور في قانون السوابق القضائية، إلا أن بعض المحاكم تؤطر هذا الدفاع أو الاستثناء على أسس دستورية.

والأساس الثاني للتبرئة والاعتداد بالخطأ في القانون صراحة له جذوره في الحكم الدستوري الصادر عن المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية لامبرت ضد كاليفورنيا (Lambert v. California)[57]. وهنا، نجد أن أساس البراءة ليس تضليلًا يقدمه مسؤول أو جهة حكومية، بل هو خلل يتعلق بطبيعة النص الجنائي ذاته، بحيث يَحول دون تلقي إشعار عادل للفرد بوجود النص الجنائي. وبالتالي، فإن أساس هذا الدفاع ليس خطأ في القانون، بل جهلًا بالقانون.

والاستثناء الثالث هو ما يسمى ادعاء "الفشل في الإثبات". وهنا، يدعي المتهم أنه بسبب الخطأ في القانون (دائما

55 Holmes, Note 54, supra at 48.

56 Kahan, Note 34, supra, at 134.

57 355 U.S. 225 (1957).

تقريبـــا هو خطأ فيما يتعلق بقانون غير القانون الذي تجري مقاضاته من أجله)، لم يكن لديه الركن المعنوي المطلوب في التهمة محل الاتهام. وبقدر ما يكون هذا النوع من المطالبات مبرّرًا، فهو دفاع مقبول لنفس السبب الذي برر قبول الادعاء بوجود خطأ في الواقع، فقد فشلت جهة الاتهام في الوفاء بالتزامها بعبء الإثبات فيما يتعلق بعنصر أساسي من عناصر الجريمة. وسنقوم بشرح لهذه الاستثناءات الثلاثة.

أولًا: الاستثناء الأول: مبدأ الاعتماد المعقول[58]

وفي أحوال محدودة، يجوز للشخص أن يعتمد على التفسير الخاطئ للقانون كدفاع باستثناء حالتين، لذلك سنقوم بشرحهما لإيضاح نطاق الحالات التي يسمح فيها باستخدام هذا الاستثناء.

الحالة الأولى: الاعتماد الذاتي في تفسير القانون

لا يُعفى الشـــخص من العقاب بســـبب ارتكاب جريمة إذا كان يعتمد على قراءته الخاطئـــة للقانون، حتى لو كان الشـــخص العاقل والمعتاد – حتى الشـــخص المعقول المدرب على القانون – من الممكن يقع في ذات الإساءة التفســـيرية. ففي قضية (People v. Marrero)، على سبيل المثال، ألقي القبض على المتهم[59] الذي يعمل ضابطًا في المؤسســـات الإصلاحية، لحيازته مسدسًـــا آليًا، في انتهاك للقانون الذي يحظر حمل مسدس بدون ترخيص. وسعى المتهم إلى رفض لائحة اتهامه على أســـاس أن القانون يعفي صراحة ضباط الأمن من المســـؤولية بموجب القانون. وبموجب القانون فإن التعريف القانوني لـ "ضباط الأمن" يشـــمل أي مسؤول أو حارس "لأي سجن في الولاية أو لأي مؤسسة إصلاحية". وقال المتهم، بصفته موظفًا اتحاديًا في مؤسسة إصلاحية، أعتقد أنه معفى بموجب القانون.

ولم تكن قراءة المتهم للنص الجنائي غير معقولة بشـــكل واضح. وفي الواقع، توافق قاضي محكمة الدرجة الأولى مع المتهم في تفسيره للقانون. ومع ذلك، خلصت محكمة الاستئناف، بأغلبية 3 أصوات مقابل صوتين، إلى أن المتهم ليـــس "موظفا للأمن" بالمعنى المقصود في القانون. ورغم أن هذا يعني أن ثلاثة من القضاة الســـتة الذين بحثوا هذا الدفاع قد فسروا هذا الدفاع على أنه تفســـير ذاتي من المتهم، فـــإن المتهم لم يكن له الحق في الادعاء بوقوعه في الخطأ بالقانون في محاكمته اللاحقة؛ لأن خطأه كان يقوم فقط على أســـاس فهمه الخاص للقانون. في مثل هذه الظروف، تنطبق القاعدة التي تقرر أنه لا يُعذر المرء أبدًا الذي اعتمد على قراءته الشخصية – ولو كانت معقولة – للقانون.

الحالة الثانية: الفهم المبني على نصيحة من محامي الدفاع الخاص[60]

لا يجوز الاعتماد على المشـــورة الخاطئة التي يقدمها محامٍ خاص واعتبارها دفاعا معتبرا عن الجريمة. ومما لا شك فيه أن هذا الرفض الشـــامل لهذا النوع من الدفاع مثير للجـــدل. ويمكن القول إن المجتمع أفضل حالًا إذا تصرف

58 See generally Gabriel J. Chin, et al. The Mistake of Law Defense and an Unconstitutional Provision of the Model Penal Code, 93 N.C.L. Rev. 139 (2014); John T. Parry, Culpability, Mistake, and Official Interpretations of Law, 25 Am. J. Crim. L. 1(1997). See also H. Schumann, Criminal Law, in M. Reimann & J. Zekoll, Introduction to German Law, 399 - 400 (2nd ed.). The Hague: Kluwer Law International (2005).

59 507 N.E.2d 1068 (N.Y. 1987).

60 See generally Miriam Gur-Arye, Reliance on a Lawyer's Mistaken Advice — Should It Be an Excuse from Criminal Liability?, 29 Am. J. Crim. L. 455 (2002).

شـــخص بناء على نصيحة محامٍ منه إذا تصرف بناء على قراءته غير المُطابقة للقانون المعمول به. وبالتالي، من المرجح أن تؤدي القاعدة التي تشجع المواطن على التماس مساعدة محامٍ إلى تعزيز المعرفة بالقانون بدلًا من تثبيطها[61].

وأحيانًا يقال في تبرير قاعدة عدم الاعتداد بالخطأ في القانون – ولو كان بناء على نصيحة من شخص متخصص – بأنه إذا كان الاعتماد على المشورة القانونية الخاصة قد يعذر سلوك الشخص غير المشروع، فقد يلجأ هذا الشخص عمـــدًا إلى محامٍ غير أخلاقي أو محامٍ مشـــكوك في قدرته المهنية من أجل الحصول على المشـــورة التي تبيح ارتكاب الســـلوك غير المشروع[62]. ونعتقد أن هذه الحجة تبالغ في المخاطر التي قد تنشأ من الاعتراف بهذا النوع من الدفاع. وعلى الرغـــم أن المحامين غير المؤهلين موجودون، ولكن المحاكم تفـــترض أن المحامين مؤهلون، ولا توجد أدلة على عكس ذلك[63]. كما أن خطر الاحتيال ليس كبيرًا، فالمحامي يخضع للانضباط المهني أو الملاحقة الجنائية بســـبب السلوك الاحتيالي[64].

والحقيقة التي يجب أن تقال وهي المشـــكلة الأكثر خطورة في السماح لهذا النوع من الدفاع في مثل هذه الظروف هي رســـم خط فاصل له. فهل يجب أن تكون نصيحة من أي محامٍ مؤهل؟، أو يكفي تقديم المشـــورة فقط من محامٍ متخصص في هذا المجال؟ وهل يجب أن يلجأ الشـــخص إلى محامٍ متمـــرّس، أو يجوز له أن يلجأ إلى عضو جديد في نقابة المحامين؟ ولكن في نهاية المطاف، فإن أي اعتماد من شـــأنه أن يؤدي إلى البراءة يجب أن يكون اعتمادًا معقولا. ويمكن لهيئة المحلفين أن تقرر ما إذا كان المدعى عليه قد بذل جهودا معقولةً للحصول على مشورة قانونية دقيقة أم لا. ومع ذلك، لا يُعترف بمثل هذا الدفاع.

التفسير الخاطئ للقانون المنسوب لجهة رسمية

ولا توجد طريقـــة متفق عليها لوصف العناصر المطلوبة لاســـتثناء "الاعتماد المعقـــول" المقرر على قاعدة عدم الاعتداد بالجهل أو الخطأ في القانون. وعلى الرغم من أن الشـــخص لا يُعفى من المســـؤولية الجزائية تأسيســـا على اعتماده على تفســـيره الخاص للقانون الجنائي أو تفســـير محامٍ خاص، فقد قررت إحـــدى المحاكم أن الدفاع ينطبق "عندما يؤكد موظف عام للمدعى عليه أن ســـلوكًا معينًا يعتبر قانونيًا، ويعتمد المدعى على هذا القول أو التكييف بشـــكل معقول ويقوم بارتكاب الســـلوك أو يشرع فيه"[65]. وقد ذكرت محكمة أخرى أن الدفـــاع ينطبق إذا "ضلّلَ

61 State v. Huff, 36 A. 1000 (Me. 1897). There are exceedingly rare cases that have ruled to the contrary, e.g., Long v. State, 65 A.2d 489 (Del. 1949) (permitting L, prosecuted for bigamy, to show that he consulted with, and relied upon incorrect legal information of, a reputable attorney who stated that L's earlier divorce in Arkansas was valid and, therefore, that L could remarry in Delaware). It should be noted that, although a person in such circumstances cannot successfully claim mistake of law in a criminal prosecution, she may sue the attorney in a civil action for legal malpractice. Winstock v. Galasso, 64 A.3d 1012 (N.J. Super Ct App. Div. 2013).

62 See State v. Downs, 21 S.E. 689, 689 (N.C. 1895); see also Gur-Arye, Note 61, supra, at 466 (permitting the excuse "might lead to people purchasing custom-tailored legal opinions in order to acquire immunity from criminal prosecution").

63 See Strickland v. Washington, 466 U.S. 668, 687-91 (1984).

64 A lawyer who purposely gives incorrect advice so that her client can assert a mistake-of-law defense could be prosecuted for obstruction of justice, conspiracy with her client to violate the statute in question, and/or be convicted as an accomplice in the criminal act perpetrated by her client.

65 United States v. Smith, 940 F.2d 710, 714 (1st Cir. 1991).

موظــفٌ حكوميٌ (عامٌ) طرفًا فيما يتعلق بموقف القانون حيال ســلوك معين وشرع ذلك الطرف في التصرف بناء على التضليل"، ما دام أن اعتماد المدعى عليه كان معقولا "في ضوء هُوية الموظف، ونقطة القانون المغلوطة، وجوهر التضليــل"[66]. ووصفت محاكم أخرى هذا النوع من الدفاع بطريقة مماثلــة لقانون العقوبات النموذجي[67]. وتصف بعض المحاكم هذا الدفاع بأنه لا يجد مصدره في مبادئ القانون العام أو قانون السوابق القضائية فحسب، بل أيضًا في مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة (مبدأ المشروعية) المنصوص عليها في النصوص الدستورية[68].

وقد يكون هذا الاستثناء (وهو الاعتماد على تفسير الموظف العام للقانون) مبررًا لأسباب مختلفة. **فأولًا**، التهديد بالعقاب لا يمكن أن يكون له تأثير رادع على الفرد الذي ارتكب سلوكًا أو فعلًا أُذن له به من قبل طرف مختص أو هيئة قانونية. **ثانيًا**، الشخص الذي ارتكب الفعل على أساس تفسير رسمي للقانون – وإن كان خاطئًا – يعد تصرفًا كما تريده الدولة (المشرع) أن يُتصرف فيه، أي يعد طاعةً للقانون كما شرحه له طرفٌ يمثل الدولة. **ثالثًا**، هناك مبرر "الأيدي النظيفة" للقاعدة، فمن الظلم أن يأذن موظف حكومي بارتكاب ســلوك معين ثم يسعى إلى مقاضاة ذات الشخص الذي اعتمد على ذلك الإذن أو التفسير، حتى لو تبين فيما بعد أن الإذن أو التفسير الأصلي غير صحيح.

ومــع ذلك، ينبغي التأكيد على أن هذا النوع من الدفاع أو الاســتثناء (الاعتماد على التفســير الحكومي) يطبَّق بشكل ضيق. وبوجه عام، لا يجوز للشخص أن يعتمد بشكل معقول إلا على تفسير مبني على أحد الأسس التالية: (1) قانون تفســيري يُعلن لاحقًا بطلانه[69]، (2) حكم قضائي من أعلى محكمة في الاختصاص، وبعد ذلك تبين أنه أضحي خاطئًا أي عدلت عنه المحكمة التي صدر عنها[70]، (3) تفسير خاطئ للقانون، من موظف عمومي مسؤول عن تفسير أو إدارة أو تطبيق ذلك القانون محل التفسير، مثل المدعي العام للولاية أو – في حالة القانون الاتحادي – المدعي العام (Attorney General of United States) في الولايات المتحدة[71].

ووفقًا لهذه المبادئ الضيقة، فإن المتهم – وهو مجرِمٌ عليه سابقة في حوزته بندقية صيد دون ترخيص، والذي اتهم حال كونه عائدا بحيازة ســلاح – قد يدافع عن أفعالــه إذا كان قد أكد له من قبل ضابط المراقبة (مراقب معين من هيئة الإدارة الإصلاحية) من أنه يمكنه حيازة الســلاح، لكنه لا يستطيع الاعتماد على تفسيرات موظف من وزارة الدولة للعبة ومصائد الأســماك الذي يفتقر إلى سلطة تفسير نصوص قانون العقوبات ذات الصلة. وللسبب نفسه، لا يمكن لسائق سيارة[72]، متهم بعصيان أمر قانوني صادر من الشرطة، أن يعتمد على نصيحة موظف الهاتف والذي

66 United States v. Nichols. 21, F.3d 1016, 1018 (10th Cir 1994).

67 Commonwealth v. Twitchell, 617 N.E.2d 609, 619 (Mass. 1993).

68 E.g., Miller v. Commonwealth, 492 S.E.2d 482, 484-87 (Va. Ct. App 1997); for fuller discussion of the constitutional basis for the defense, see Chin, et al., Note 59, supra.

69 E.g., Claybrook v. State, 51 S.W.2d 499 (Tenn. 1932).

70 State v. O'Neil, 126 N.W. 454 (Iowa 1910). The law is divided on whether a person may also rely on a lower court ruling, e.g., Stare v. Chicago, Milwaukee & St. Paul Ry., 153 N.W. 320 (Minn. 1915) (recognizing the excuse); United States v. Barker, 546 F.2d 940 (D.C. Cir. 1976) (recognizing the excuse, in dictum); State v. Striggles, 210 N.W. 137 (Iowa 1927) (rejecting the defense).

71 See Commonwealth v. Twitchell, 617 N.E. 2d 609 (Mass. 1993).

72 See Miller v. Commonwealth, 492 S.E. 2d 482 (Va. Ct. App. 1997).

يستقبل مكالمات الحوادث الطارئة (911) تلقاها على هاتف السيارة، بتجاهل أمر ضابط شرطة بإيقاف سيارته[73].

وحتى إذا حصل شـــخص على تفسير للقانون من مصدر حكومي مختص، فإنه ينبغي للمرء أن ينظر إلى السياق الذي قُدمت فيه المعلومات المضلِّلة. فعلى ســـبيل المثال، يجوز للشـــخص أن يعتمد على "رســـالة رسمية برأي" من النائـــب العام للدولة، يفسر فيها القانون الذي بني عليه الاتهام[74]، وذلك بخلاف التفســـير غير الرســـمي للقانون الذي لن يكون له أي قيمة في إثبات الدفاع. فعلى سبيل المثال، قد لا يعتمد الصياد بشكل معقول على تفسير لأنظمة الصيد صادر عن ضابط دورية الأسماك والحياة البرية في مكان الحادث[75].

ثانيًا: مبدأ الإشعار العادل المقرر في قضية لامبرت (Lambert)[76]

في ضوء القانون المبني على الســـوابق القضائية، يقال "كل شـــخص مفترضٌ فيه بشكل قاطع معرفةُ القانون"[77]. وهذا لا يعني أن الأفراد يفترض أنهم يفهمون القانون فحســـب، بل يعني – بصورة أساسية – أن يكونوا على علم بوجود كل قانون جنائي. غير أنه في بعض الأحيان، ســـتكون هناك حالة استثنائية يكون فيها من الظلم الفادح أن نفـــترض أن الفرد على علم بوجود قانون جنائي معـــين، وفي هذه الحالة يتوقع أن تتخلى المحكمة عن بعض المبادئ السائدة في ظل قانون الســـوابق القضائية، ومنها هذا الافتراض بالعلم[78]. وكما اتضح، فقد رأت المحكمة العليا في قضية لامبرت ضد كاليفورنيا (Lambert v. California)[79] أنه – في ظل ظروف محدودة – يجوز للشخص الذي لا يعلم بصدور قانون جنائي معين أن يتمكن بنجاح إثبات دفاعه دستوريًا في الدعوى التي هو متهم فيها.

في قضية لامبرت، كان المتهم مقيمًا في مدينة لوس أنجلوس ومجرمًا مدانًا بجناية. وكان هناك مرسومٌ محليٌ صادرٌ من الولاية بخصوص المدينة يتطلب من المجرمين المقيمين في المدينة لأكثر من خمســـة أيام تســـجيل وجودهم لدى مركز الشرطة، ويعاقب على انتهاك هذا القانون بعقوبة أقصاها الســـجن لمدة ستة أشهر وغرامة تبلغ 500 دولار أو إحدى هاتين العقوبتين. وبما أن المتهم لم يقم بالتســـجيل قط فقد تمت مقاضاته بموجب المرسوم. وقد أُدين بعد أن منعته المحكمة الابتدائية من تقديم الأدلة على ادعائه بأنه لم يكن على علم بالقانون أمام هيئة المحلفين.

وقضـــت المحكمة العليا بأن إدانة المتهم تنتهك بند الإجراءات القانونيـــة الواجبة (مبدأ المشروعية) المنصوص عليه في الدســـتور. واعترفت المحكمة العليا بأن قاعدة القانون العام التي تنص على أن الجهل بالقانون ليس عذرًا هـــي قاعدة "عميقة في قانوننا". ومع ذلك، حذرت المحكمة من أن الدســـتور يضع قيودًا على تطبيق هذه القاعدة.

73 State v. DeCastro, 913 P. 2d 558 (Haw. Ct. App. 1996).

74 Commonwealth v. Twitchell, 617 N.E. 2d 609 (Mass. 1993).

75 See Haggren v. State, 829 P. 2d 842 (Alaska Ct. App 1992), overruled on other grounds, Allen v. Municipality of Anchorage, 168 P. 3d 890 (Alaska Ct. App. 2007).

76 See generally Peter W. Low & Benjamin Charles Wood, Lambert Revisited, 100 Va. L. Rev. 1603 (2014).

77 State v. Woods, 179 A. 1, 2 (Vt. 1935) (emphasis added).

78 E.g., Rex v. Bailey, 168 Eng. Rep. 651 (Crown Cases 1800) (affirming B's conviction, but recommending that a pardon be issued, for violating a statute enacted while B was in a sailing ship along the coast of Africa and, therefore, without possible knowledge of the statute's existence).

79 355 U.S. 225 (1957).

وعلى وجه التحديد، فإن "العلم الفعلي بالواجب القانوني بالتسجيل أو إثبات احتمال وجود هذا العلم" هو شرط دستوري مسبق للإدانة لانتهاك قانون التسجيل.

وما يجب أن يقال هنا إنه من المهم تحديد ملامح قانون لوس أنجلوس والتي أزعجت المحكمة العليا. ولعل أهم ملاحظة للمحكمة هي أن حالة المتهم كانت غير نمطية؛ لأننا "نتعامل هنا مع سلوك سلبي تماما – مجرد عدم التسجيل – وهو على عكس ارتكاب الأفعال، أو الامتناع عن إتيان فعل واجب في ظل ظروف معينة، فالمحكمة ترى أنه ينبغي أن ينبه القائم بالفعل إلى عواقب فعله.

وبالنظر إلى هذه الملاحظة المبينة في الفقرة السابقة، ربما كانت هناك ثلاثة جوانب من المرسوم أثارت اهتمام أعضاء المحكمة العليا: (1) أنه يعاقب على الامتناع (أي عدم التسجيل)، (2) فرض الواجب بالتسجيل كان مبنيًا على أساس فكرة الوجود في نطاق جغرافي معين (وجود في لوس انجليس)، وليس على أساس النشاط، (3) كانت الجريمةُ جريمةَ سلوك. بَيد أن مفتاح القرار أو الحكم في قضية لامبرت ليس هذه العوامل الثلاثة ولكن هو عدم وجود وسيلة لتنبيه شخص ملتزم بالقانون إلى ضرورة التحقق من القانون وما فرضه من التزام بالتسجيل. وكما قال أحد أعضاء المحكمة: "من الخطأ إدانة شخص بجريمة إذا لم يكن لديه سبب للاعتقاد بأن الفعل الذي أدين بسببه كان يشكل جريمة، أو حتى أنه كان غير مشروع"[80]. وهذه القوانين عرضةٌ بشكل خاص للتطبيق التعسفي[81].

ويتعين القول بأنه على الرغم من أن القليل من القوانين ستكون عرضة لأن تقع ضمن استثناء قضية لامبرت، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن هناك قوانين ستدخل ضمن قائمة لامبرت لتمتعها بذات المواصفات والخصائص. وعلى سبيل المثال، قانون مقاطعة كولومبيا، يرتكب الشخص جناية عندما يكون الشخص جالسا في سيارة وكان يعلم أن السيارة تحتوي على سلاح ناري، حتى لو لم يكن له صلة أو سيطرة على السلاح، وحتى لو لم يكن متورطًا في أي جرائم. ومن الناحية العملية، فإن هذا القانون يفرض على الراكب واجب ترك السيارة إذا أصبح لديه علمٌ بوجود السلاح الناري. وقد حوكم شخص بموجب هذا القانون في عام 2010. وبتطبيق عوامل أو خصائص القانون الذي طرح في قضية لامبرت، يمكن القول: إن جميع هذه عوامل الثلاثة موجودة، فالمعاقبة على أساس الامتناع (أي عدم الخروج من السيارة)، وفرض واجب أو الالتزام بالمغادرة على أساس الحضور (وجوده في سيارة تحتوي على سلاح ناري)؛ والجريمة من حيث الطبيعة تعتبر من جرائم السلوك. وعلى الرغم من إدانة الشخص في محاكمة الدرجة الأولى فقد تم إلغاء إدانته أمام المحكمة الاستئنافية على أساس المبادئ المقررة في قضية لامبرت[82].

وبالمثل، مع تزايد القوانين في الولايات التي تقرر أن الشخص المتهم بجريمة عدم التسجيل، أو إعادة التسجيل بسبب تغيير عنوان سكنه، كونه مجرمًا مدانًا بجريمة جنسية، يحق له في المحاكمة المطالبة بتوجيه تعليمات تُوجَّه إلى هيئة المحلفين وهي أن على جهة الاتهام أن تثبت – بلغة لامبرت – "علم المتهم الفعلي بواجب التسجيل أو... احتمال

80 United States v. Wilson, 159 F. 3d 280, 293 (17th Cir. 1998) (Posner, J., dissenting).

81 Low & Wood, Note 77, supra, as 1605.

82 Conly v. United States, 79 A. 3rd 270 (D.C. 2013).

هذا العلم" وإلا يجب الحكم ببراءة المتهم[83].

ثالثًا: الجهل أو الخطأ الذي ينفي الركن المعنوي

1. النهج العام:

كما سبق أن ذكرنا أنه لا يُعد العلم ولا الخطأ – مع التوقع أو دون توقع حول ما إذا كان السلوك يشكل جريمةً، أو فيما يتعلق بمعنى الجريمة أو أركانها – عنصرًا من عناصر الجريمة. ولذلك، فإن الخطأ في القانون – سواء أكان معقولًا أو غير معقول – لن ينفي الركن المعنوي المطلوب في الجريمة.

ومع ذلك يمكن القول بأنه – في حالات نادرة جدًا – يكون العلم بأن السلوك المحظور يشكل جريمة قد يكون في حد ذاته عنصرًا صريحًا من عناصر الجريمة (مطلوب في النص)[84]. لذلك ففي كثير من الأحيان، يكون عدم علم المدعى عليه، أو سوء فهمه بشأن معنى أو تطبيق قانون آخر – عادة قانون غير جزائي – من شأنه نفي الركن المعنوي المطلوب في الجريمة[85].

تطبيقًا لذلك وتوضيحًا له فلنتأمل هذه الفرضيات الثلاث: **الفرضية الأولى**: لو قام المتهم بأخذ سيارته إلى ميكانيكي لإصلاحها، وبعد التصليح لو افترضنا أن المتهم رفض دفع ثمن التصليح – اعتراضا منه على فاتورة التصليح المبالغ فيها – وعندها رفض الميكانيكي تسليم السيارة له. لاحقا في نهاية ذلك اليوم، لو عاد المتهم إلى المواقف التي يملكها الميكانيكي ووجد سيارته، وقام باستعادتها دون علم الميكانيكي. فلو تمت مُحاكمة مالك السيارة بتهمة السرقة[86]، في هذه الحالة، قد يكون مالكُ السيارة غيَر مدرِك لحقيقة أن قانون الامتياز غير الجزائي ينص على أن الميكانيكي له الحق في الاحتفاظ (التحفظ) أي في حيازة السيارة التي قام بإصلاحها حتى يتم دفع الفاتورة.

الفرضية الثانية، لو افترضنا أن المتهم حوكم بالاغتصاب بعد أن قام بمواقعة أنثى قاصر بالتراضي. ولو افترضنا كذلك أنه في وقت ارتكاب السلوك المادي، المتهم كان يعتقد أن الضحية كانت زوجته قانونا، وبالتالي اعتبر سلوكه خارج حظر الاغتصاب المنصوص عليه في قانون السوابق القضائية، الذي يحظر الجماع بغير تراضٍ مع أنثى "وليس زوجته" ولكن في الواقع، تبين لاحقا أن عقد الزواج باطل لسبب ما. **أما الفرضية الثالثة**، لو افترضنا أن المتهم تمت محاكمته بتهمة الزواج بأكثر من امرأة في وقت واحد في بلاد تحظر هذا الفعل، وتبين أنه اعتقد أنه حصل على طلاق صحيح قانونًا قبل الزواج مرة أخرى.

وقد يُطرح سؤال وهو: ما هي القواسم المشتركة بين هذه الحالات الثلاث؟ في هذه الحالات يفترض أن كلَّ

83 Bartlett v. Alameida, 306 F. 3d 1020 (9th Cir. 2004); State v. Giorgetti, 868 So. 2d 512 (Fla. 2004); and Garrison v. State, 950 So. 2nd 990 (Miss. 2006).

84 For example, the Michigan Campaign Finance Act makes it illegal for any person to make or accept a campaign cash contribution in excess of $20. The statute further provides that '[a] person who knowingly violates this section is guilty of a misdemeanor." Mich. Comp. Laws § 169 241. It is a defense under this statute, therefore, that the defendant, a campaign contributor, did not know it was against the law for her to make a cash contribution in excess of $20. People v. Weiss, 479 N.W. 2d 30 (Mich Ct. App. 1991).

85 People v. Hagen, 967 P.2d 563, 568 n. 4(Cal. 1998).

86 See State v. Cude, 383 P.2d 399 (Utah 1963).

المدعَـى عليهم كانوا عـلى علم، وفهم لمعنى القانون الجنائي فيـما يتعلق بنصوص الجرائم الثلاث (السرقـة، الاغتصاب، أو الزواج المزدوج) الذي كان أسـاس مقاضاتهم، ولكن في الوقت نفسـه، لم يكن كلُّ مدعى عليه على علم بقانون آخر أو أسـاء فهمه (قانون الامتياز، قانون الزواج، أو قانون الطلاق)، في ظل ظروف يمكن القول إن هذا الخطأ في القانون له صلة بالمسـؤولية الجنائية للمدعى عليه. ولذلك، يمكن أن يوصف ادعاء الخطأ في القانون من هذا النوع بأنه خطأ قانوني مختلف؛ لأن الخطأ المطالب به يتعلق بقانون غير قانون الجريمة التي اتهم بها المدعى عليهم.

وفي هذه الأحوال الثلاث، عندما يسـعى المدعى عليه إلى تجنب الإدانة في جريمة جنائية من خلال التأكيد على وجود خطأ قانوني مختلف، على أساس أن خطأ القانون المختلف ينفي الركن المعنوي لديه، فإن المسألة الأولى التي يتعين تحديدها للبت في هذا الادعاء هي تحديـد ما إذا كانت الجريمة محـل الاتهام هي من جرائم ذات القصد الجنائي الخاص (كما هو الحال في الفرضية الأولى)، أو من الجرائم ذات القصد الجنائي العام (كما هو الحال في الفرضية الثانية)، أو جريمة من جرائم المسؤولية المطلقة (كما هو الحال في الفرضية الثالثة).

2. الجرائم ذات القصد الجنائي الخاص:

يعـد الخطأ المتعلق بالقوانين غير الجزائية، سـواء كان معقولًا أو غير معقول، يعد دفاعًا مقبـولًا في محاكمات الجريمة ذات القصد الجنائي الخاص، إذا كان الخطأ من شـأنه نفي القصد الخاص في الجريمة محل المحاكمـة[87]. ويماثل هذا المبدأ القاعدة المتعلقة بالخطأ في الواقع في الملاحقات القضائية التي ترتكز على ذات الجرائم.

على سـبيل المثال، في الفرضية الأولى سـالفة الذكر، يتعين على المدعي العام أن يثبت أن المتهم كان لديه نية محددة "لسرقة ممتلكات شـخص آخر". لأغراض نص جريمة السرقة، والسـيارة تعد تابعةً للميكانيكي أو تحت حيازته[88]؛ لذلك فلا شك أن المتهم ارتكب الركن المادي لجريمة السرقة عندما قام بأخذ السـيارة. ومع ذلك، ولأن المتهم لم يكن على علم بقانون الامتياز، فقد اعتقد خطأ أن له الحق في حيازة السيارة دون دفع الفاتورة. ولذلك، فإن هذا الخطأ القانوني المختلف ينفي لدى المتهم "نية سرقة ممتلكات شخص آخر". وكما فهم المتهم القانون، أن له الحيازة القانونية بشـأن السـيارة؛ لذلك، فالمتهم في هذه الحالة ليس مذنبًا في هذه الجريمة، حتى لو كان خطؤه في القانون غير معقول.

وتُقدم قضية "شـك ضد الولايات المتحدة" (Cheek v. United States)[89] مثالا آخر على هذه القاعدة. في تلك القضية، وفشل المتهم، وهو ناشط مناهض للضرائب، في تقديم إقرارات ضريبة الدخل الاتحادية لمدة ست سنوات، على الرغم من أنه كان يحصل على أجور (رواتب) كل عام كطيار. ونتيجة لذلك، وُجهت إليه سـت تهم تتعلق بالتعمد في عدم تقديم إقرارات ضريبة الدخل الاتحادية. لأغراض هذا القانون الضريبي، تعني كلمة "عمدًا" "انتهاكا طوعيا (إراديًا) ومقصودًا لواجب قانوني معلوم".

شهد المتهم دفاعًا عن نفسه في المحاكمة واعترفا بأنه لم يقدم إقرارات ضريبة الدخل الشخصي خلال السنوات المذكورة في صحيفة الاتهام، لكنه أوضح أنه حضر خلال هذه الفترة حلقات دراسـية رعتها منظمة مناهضة للضرائب قدمت المشـورة بشـأن المسـائل الضريبيـة. وقدم المتهم أدلة على أن محاميا من تلك المجموعة أشـار، من بين أمور أخرى، إلى أن الأجور لا تشـكل "دخلا" بموجب قانـون الإيرادات الداخلية. ولذلك، قرر المتهم أنه اعتقد أنه غير ملزم بإبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية بأجوره. ونتيجة لذلك، طلب المتهم من القاضي أن يوجه هيئة المحلفين بأنه يعد غير مذنب في الجريمة إذا كان يعتقد – ولو بشكل غير معقول – أنه غير ملزم قانونًا بالإبلاغ عن أجوره.

بالرغم من هذا الطلـب، لم تقم محكمة الدرجة الأولى بتوجيه هيئة المحلفين كما طلب المتهم، ولكن المحكمة العليا في الولاية رأت

87 Id.; Stare v. Varszegi, 635 A. 2d 816 (Conn App. Ct. 1993).

88 Ownership of property is not determinative in larceny law. The offense is intended to protect the person in lawful possession of personal property. In this case, the mechanic was in lawful possession of the car.

89 498 U.S. 192 (1991); accord United States v. Montgomery, 747 F.34 303 (5th Cir. 2014).

أنــه كان ينبغــي عليها أن تفعل ذلك: إذا كانت هيئة المحلفين تعتقد – من خلال شــهادة المتهم – أن خطأه فيما يتعلق بمعنى مصطلح "الدخل" بموجب قانون الإيرادات دحض أنه "انتهك عمدا واجبا قانونيا معلوما".

3. الجرائم ذات القصد الجنائي العام:

وعلى الرغم من وجود ســوابق قانونية قليلة جدًا بشــأن هذه النقطة، فإن الخطأ في القوانين غير الجزائية، سواء كان معقولًا أو غير معقول، لا يعد على ما يبدو دفاعًا عن جريمة ذات قصد جنائي عام[90]. وبالتالي، ففي افتراض الاغتصاب الموصوف في الفرضية الثانية، يجوز إدانة المتهم بالاغتصاب؛ لأن الزواج كان غير صحيح قانونًا والأنثى التي قام باغتصابها لا تعد زوجته من الناحية القانونية حتى لو كان خطأ المتهم بشــأن مشروعية الزواج معقولا، وبالتالي ســيُدان بالتأكيد حتى لو لم يكن ينوي مواقعة "أنثى ليست زوجته"؛ لأن قانون السوابق في الغالب لن يُبرئ المتهم في هذه الفرضية.

وهذه النتيجة لا تتفق مع القاعدة المقررة بشــأن الخطأ في الواقع بشأن هذه الجرائم. وربما أن الاختلاف يعود سببه إلى وجود فلسفة تشريعية راسخة ضد الاعتراف بـ "ثغرة" الخطأ في القانون. ومع ذلك، فإن النتيجة (وهي الإدانة؛ بناءً على خطأ في القانون) لا تتفق مع المبدأ العام القائل بأنه لا ينبغي معاقبة الناس في غياب الذنب؛ لأن الشخص الذي يتصرف على أساس خطأ معقول من القانون يفتقر إلى اللوم الأخلاقي وهو أساس المسؤولية الجزائية.

4. جرائم المسؤولية المطلقة:

إن الخطأ في قانون غير جزائي، ســواء كان معقولًا أو غير معقول، ليس دفاعًا معتبرا بشــأن ارتكاب جريمة من جرائم المسؤولية المطلقة. ونعتقد أن هذه النتيجة معقولة: إذا كانت المســؤولية موضوعية، فلا يوجد ركن معنوي يكون مَحلا للنفي. وبالبناء على ذلك، في حالة الزواج المزدوج في الفرضية الثالثة، ســيُدان المتهم بـ "الزواج" على الرغم من أنه اعتقد – ربما بشــكل معقول – أنه حصل على الطلاق المناسب قبل أن يتزوج أو يرتبط مرة أخرى[91].

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة ذات الطبيعة الفقهية والفلسفية، يمكن إيجاز نتائج وخلاصة هذه الدراسة فيما يلي:

- استخدام كلمة "إرادي" في سياق الخطأ في الواقع قد يكون مضللًا؛ لأن لهذا المصطلح معاني متعددة في القانون الجنائي.
- إن أفضل طريقة لفهم سبب تبرئة الشخص من سلوك مبني على خطأ في الواقع، هو التركيز على جانب الإدراك لديه؛ بدلًا من جانب الإرادية.
- إن الخطأ في الواقع قد ينفي أيضًا "الركن المعنوي" باعتباره عنصرًا في الجريمة، أي أنه – بسبب ذلك الخطأ – لا يتوافر للمدعى عليه الحالة الذهنية المحددة والمطلوبة في النص الجنائي الذي يتكفل بتعريف الجريمة.
- عندما يقدم المدعى عليه بعض الأدلة التي تثبت أنه كان مخطئًا، يجب على جهة الاتهام أن تثبت – بما لا يدع مجالًا للشــك – أن المدعى عليه لم يكن مخطئًا، أو أن الخطأ الذي وقع فيه المدعى عليه لم ينفِ الركن المعنوي لديه.
- كقاعدة عامة، حَذفت تعريفات معظم جرائم القانون المبني على السوابق القضائية (CommonLaw) أيَّ ذكر للركن المعنوي أو الحالة العقلية للجاني (القصد الجنائي العام)، وبالتالي يُعد الشخص مذنبًا ومسؤولًا عن الجريمة إذا ارتكب الفعل أو السلوك

90 E.g., People v. Snyder, 652 P.2d 42 (Cal. 1982) (S was prosecuted for the general-intent offense of possession of a concealable firearm by a convicted felon"; S was denied the opportunity to prove at trial that she believed that her prior conviction for marijuana possession was a misdemeanor; held: the trial court's ruling was correct; S's mistake, i.e., the status of marijuana possession as a felony, was irrelevant to her guilt for the firearm-possession charge).

91 See State v. Woods, 179 A. 1 (Vt. 1935) (despite W's reasonable belief in the lawfulness of a prior divorce, she may be convicted of violation of a statute prohibiting a person to be "found in bed" with another person's spouse).

المادي في ظل ظروف تظهر ذنبه الأخلاقي.

- الخطوة الأولى في تحليل الدفع القضائي المتعلق بالخطأ في الواقع في الأنظمة القانونية التي تتبنى أو تتبع قواعد قانون السوابق القضائية؛ هي تحديد طبيعة الجريمة التي يحاكم المدعى عليه بناءً عليها.
- وفيما يتعلق بجرائم القصد الخاص، وضع فقهاء القانون العام – المبني على السوابق – القاعدةَ التي تنص على أن الخطأ في الواقع يترتب عليه تبرئة المتهم إذا كان ينفي القصد الخاص "نية محددة".
- أما فيما يتعلق بالجرائم التي تتعلق بالقصد العام – وهي جرائم لا تشمل القصد الخاص – سعى الفقهاء إلى تحديد ما إذا كان خطأ الفاعل ينفي ذنبه الأخلاقي عن الجريمة، وهذا هو النهج الثاني وهو نهج الذنب في الأخطاء.
- إن القاعدة التي تحكم الخطأ في الواقع بالنسبة لجرائم المسؤولية المطلقة (جرائم لا تتطلب ركنًا معنويًا) تعد قاعدة واضحة وهي: لا ينفي خطأُ الشخص في الواقع مسؤوليتَه الجنائية عن انتهاك جريمة من جرائم المسؤولية المطلقة بأي حال من الأحوال.
- القانون يتعامل مع الخطأ أو الجهل في القانون بشكل أكثر صرامة – ويسمح بتبرئة المتهم بناء عليها في نطاق ضيق – من الخطأ أو الجهل في الواقع.
- كما أن الادعاء بالجهل أو الخطأ في القانون نادرًا ما يخدم فكرة أن المدعى عليه يفتقد للركن المعنوي في جريمة ما؛ لذلك فالركن المعنوي – أيا كانت صورته سواء العمد أو الخطأ سواء مع التوقع أو دون توقع – لا يمكن أن ينتفي بادعاء جهل المتهم أو أخطائه في القانون.
- يدعم الفكرة في تقرير القاعدة القانونية الحاكمة لموضوع الخطأ في القانون أو الجهل به أنها تحقق فكرة اليقين القانوني، وتتجنب الأخذ بالمعيار الشخصي في تطبيق القوانين وتجنب الاحتيال أو التلاعب من قبل المتضررين من هذه القاعدة، وأخيرا تشجيع الأفراد على المعرفة القانونية.
- على الرغم من أن قاعدة عدم الاعتداد بالخطأ في القانون كدفاع تعتبر قاعدة صارمة، إلا أن هناك ثلاثة استثناءات للقاعدة العامة؛ يُعرف الأساس الأول للتبرئة في بعض الأحيان باسم "الاعتماد المعقول"، والأساس الثاني للتبرئة والاعتداد بالخطأ في القانون صراحة له جذوره في الحكم الدستوري الصادر عن المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية لامبرت ضد كاليفورنيا، والاستثناء الثالث هو ما يسمى ادعاءً "الفشل في الإثبات"، وهنا، يدعي المتهم أنه بسبب الخطأ في القانون – دائمًا تقريبًا هو خطأ فيما يتعلق بقانون غير القانون الذي تجري مقاضاته من أجله – لم يكن لديه الركن المعنوي المطلوب في التهمة محل الاتهام.

التوصيات:

- من حيث معالجة الدفع بالخطأ في القانون يجب على المشرع الأمريكي إلغاء جميع الاستثناءات الواردة على قاعدة عدم الاعتداد بهذا النوع من الخطأ وذلك كون هذه الاستثناءات غير محددة المعالم والنطاق. ولا يمكن بلا شك تبني هذه الاستثناءات في التشريعات العربية كون المحاكم هي الجهة الوحيدة المخولة قانونا بتفسير القوانين الجنائية.
- كما يقع التزام على المشرع بضرورة تقنين بعض أحكام دفاع الخطأ بالواقع وذلك بعدم السماح باستخدام فكرة الإذناب الأخلاقي باعتبار أن علم الاخلاق يعد علم مترامي الأطراف ويعتمد في تحديد قواعده على رؤية المجتمعات واختلاف الأزمنة. لا يمكن تبني فكرة الذنب الأخلاقي كأساس لقبول دفاع الخطأ المتعلق بالواقع نظرًا لمبدأ الشرعية.
- كما ينبغي للمشرع الأمريكي توحيد المعاملة التشريعية حيال الخطأ في الواقع بالنسبة لجرائم القصد الجنائي العام والخاص؛ باعتبار أن القصد سواء أكان عامًّا أم خاصًّا يبقى عنصرًا مهمًّا من عناصر الركن المعنوي، وهذا هو موقف التشريعات العربية.

References:

4 Blackstone, Commentaries on the Laws of England *27 (1769).

Alexander, L. The Philosophy of Criminal Law, in Oxford Handbook of Jurisprudence and Philosophy of Law (J. Coleman & S. Shapiro eds.). New York: Oxford University Press. (2002).

Aristotle, The Complete Works of Aristotle 1791 (Jonathan Barnes ed., 1984).

Austin, J. S. R. Lectures on Jurisprudence 497 (4th ed. 1879).

Buell, S. Novel Criminal Fraud, NYU L. Rev., 81, 1971, (2006).

Cass, Ronald A. Ignorance of the Law: A Maxim Reexamined, 17 Wm. & Mary L. Rev. 671 (1976).

Cavallaro, Rosanna. A Big Mistake: Eroding the Defense of Mistake of Fact About Consent in Rape, 86 J. Crim. L. & Criminology 815 (1996).

Chin, Gabriel J. et al. The Mistake of Law Defense and an Unconstitutional Provision of the Model Penal Code, 93 N.C.L. Rev. 139 (2014).

Cowley, David. The Retreat from Morgan, 1982 Crim. L. Rev. 198.

Darley, John M. et al., The Ex Ante Function of the Criminal Law, 35 law & Soc'y Rev. 165 (2001).

Dressler, J. Understanding Criminal Law. (4th ed.). Newark: LexisNexis, (2006).

Duff, R.A. Recklessness and Rape, 3 Liverpool L. Rev. 49 (1981).

Dutile, Fernand N. & Harold F. Moore, Mistake and Impossibility; Arranging a Marriage between Two Difficult Partners, 74 Nw. U. L. Rev. 166 (1979).

Endicott, T. Vagueness in Law. Oxford: Oxford U. Press (2001).

Eser, A. Mental Elements: Mistake of Fact and Mistake of Law, in The Rome Statute of The International Criminal Court: A Commentary, v. 1 (Cassese, A., Gaeta, P., & Jones, J., eds.). Oxford University Press (2002).

Faulkner, James. Mens Rea in Rape: Morgan and the Inadequacy of Subjectivism, or Why No Should Not Mean Yes in the Eyes of the Law, 18 MeIb. U. L. Rev. 60 (1991).

Fletcher, George P. Mistake in the Model Penal Code: A False Problem, 19 Rutgers L.J. 649 (1988).

——. Rethinking Criminal Law §§ 9.1-9.3.3 (1978).

Gur-Arye, Miriam Reliance on a Lawyer's Mistaken Advice — Should It Be an Excuse from Criminal Liability?, 29 Am. J. Crim. L. 455 (2002).

Hall, Jerome. General Principles of Criminal Law 382-414 (2nd ed. 1960).

Kahan, Dan M. Ignorance of Law Is an Excuse — But Only for the Virtuous, 96 Mich. L. Rev. 127 (1997).

Leonard, G. Rape, Murder, and Formalism: What Happens if We Define Mistake of Law? U. Colo. L. Rev., 72, 507 (2001).

Low, Peter W. & Benjamin Charles Wood, Lambert Revisited, 100 Va. L. Rev. 1603 (2014).

Low, Peter W. The Model Penal Code, the Common Law, and Mistakes of Fact: Recklessness, Negligence, or Strict Liability?, 19 Rutgers L.J. 539 (1988).

Moore, Michael S. Causation and the Excuses, 73 Cal. L. Rev. 1091, 1149 (1985).

Oliver Wendell Holmes, The Common Law 48 (1881).

Parry, John T. Culpability, Mistake, and Official Interpretations of Law, 25 Am. J. Crim. L. 1(1997).

Perkins, Rollin M. & Ronald N. Boyce, Criminal Law 291 (3rd ed. 1982).

Perkins, Rollin M. Ignorance and Mistake in Criminal Law, 88 U. Pa. L. Rev. 35 (1939).

Schumann, H. Criminal Law, in M. Reimann & J. Zekoll, Introduction to German Law (2nd ed.). The Hague: Kluwer Law International (2005).

Simester, A. B. & G. R. Sullivan. Criminal Law: Theory and Doctrine (3rd ed.). Oxford: Hart Publishing (2007).

Simons, K. Does Punishment for 'Culpable Indifference' Simply Punish for 'Bad Character'? Examining the Requisite Connection between Mens Rea and Actus Reus. Buffalo Criminal Law Review, 6, 219 (2003).

———. Ignorance and Mistake of Criminal Law, Noncriminal Law, and Fact, 9 Ohio St. J. Crim. L. 487 (2012).

———. Mistake and Impossibility, Law and Fact, and Culpability: A Speculative Essay, 81 J. Crim. L. & Criminology 447 (1990).

———. Should the Model Penal Code's Mens Rea Provisions Be Amended? Ohio State J. Crim. L., 1, 179 (2003).

Stuart, D. Canadian Criminal Law (5th ed.). Thomson Canada Limited (2007).

Thomas W. White, Reliance on Apparent Authority as a Defense to Criminal Prosecution, 77 Colum. L. Rev. 775 (1977).

Westen, P. Impossible Attempts: A Speculative Thesis. Ohio St. J. Crim. L. 5, 523 (2008).

Yeager, Daniel. Kahan on Mistakes, 96 Mich. L. Rev.2113 (1998).